وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:...../ 2020

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع : العلوم الاقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ :

أثر أدوات السياسة المالية على الإنفاق الاستهلاكي

دراسة حالة: سلطنة عمان خلال الفترة من (2009-2019)

من إعداد الطالبتين:

- بوترعة وردة
- لباز زينب

إشراف الأستاذ:

- حفيظ عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
الأستاذة بهلول لطيفة	أستاذ محاضر (أ)	رئيســـــــــا
الأستاذ حفيظ عبد الحميد	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا
الأستاذ رايس فضيل	أستاذ محاضر (أ)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019- 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

تم بعون الله وفضله وحفظه وبعد جهد وصبر جميلين إنجاز هذا العمل المتواضع، وفي هذا الصدد لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل "**حفيظ عبد الحميد**" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة.

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذا العمل.

كما لا ننسى التوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من بعيد أو قريب، ولو بابتسامة أو كلمة طيبة.

الطالبتين:

- **بوترعة وردة**
- **لباز زينب**

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على نبي الله محمد المشرف بالشفاعة، والمخصوص ببقاء شريعته إلى قيام الساعة وعلى آله وأصحابه الأطهار الأبرار صلاتا باقية بقاء الليل والنهار، أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى من تعجز الكلمات على وصف حنانهما وعلى جمال صبرهما، إلى الصدر الرحب الحنون "الوالدة الكريمة"، وإلى من جعل كل هذا ممكنا، رمز العطاء ومثلي الأعلى في الكد والعمل "الوالد الكريم"، دعائي لهما بطول العمر ودوام الصحة والعافية إن شاء الله.

إلى اختي وأخواتي متمنيا لهم حياة سعيدة ملؤها الحب والأمان.

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء، وإلى كل من يعرفني.

إلى زملاء وزميلات الدراسة، وإلى كل من علمني حرفا.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد...

إهداء

أهدي عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة، إلى أعز إنسان في الوجود وقدوتي في الحياة، الحبيبة الطاهرة الوفية، إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، أمي ثم أمي ثم أمي.

إلى أعظم الرجال صبرا، إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي، وأفنى حياته من أجل تعليمي...إلى العظيم أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم، إلى إخوتي وأخواتي: حسام، ليندة، ابتسام، مهدي، سهيلة، نجم الدين.

إلى من أعتز بصحبتها وكان لها بعض الفضل في إنجاز هذا العمل صديقتي مروى، وإلى جميع صديقاتي وإلى كل الذين أعرفهم أهديهم عملي هذا من كل قلبي.

ملخص:

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على مختلف الجوانب النظرية لكل من السياسة المالية والإنفاق الاستهلاكي، وحاولت كذلك ابراز العلاقة التي تربط بين المتغيرين، إذ من المفروض أن يساهم كل من الإنفاق العام وسياسة تخفيض الضرائب في تشجيع الانفاق الاستهلاكي من الناحية النظرية، إلا أن الدراسة القياسية التي أجريت على سلطنة عمان في الفترة ما بين (2009-2019) خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام والانفاق الاستهلاكي، في حين وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والإنفاق الاستهلاكي.

يمكن تفسير النتيجة المتوصل اليها فيما يخص العلاقة العكسية بين الإنفاق العام والانفاق الاستهلاكي إلى تركز أوجه الإنفاق العام في السلطنة ما بين(2009-2019) على جانب التجهيز والتشييد قصد تطوير القطاعات الأخرى والتقليل من الاعتمادية على النفط.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق العام، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، الإنفاق الاستهلاكي.

Abstract:

This study aims to shed light on the relationship between financial policy and consumer spending, as both public spending and the tax reduction policy should theoretically contribute to encouraging consumer spending.

The findings of our study which focuses on Sultanate of Oman, spanning the period of (2009-2019) clarify the inverse relationship between public spending and consumption expenditures, while the latter has a direct relationship with the public revenue. However, the inverse relationship between public spending and consumption expenditures resulted from increased spending especially with regard to both construction and equipment expenditures in order to develop other sectors and reduce dependence on oil.

Key words: financial policy, government spending, government revenues, government budget, private consumption.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

إهداء.....

ملخص الدراسة.....I

فهرس المحتويات.....VII-III

قائمة الجداول والأشكال.....IX

المقدمة العامة..... ب-هـ

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

تمهيد:.....2

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية..... 3

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية 3

1. تعريف السياسة المالية: 3

2. تطور السياسة المالية: 4

1.2. السياسة المالية عند الاقتصاديين التقليديين: 4

2.2. السياسة المالية العامة عند المحدثين: 5

3.2. السياسة المالية في النظام الاشتراكي: 6

المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية..... 7

1. فجوة الركود:.....7

2. فجوة التضخم: 8

المطلب الثالث: أنواع وأهداف السياسة المالية.....10

1. أنواع السياسة المالية: 10

1.1. سياسة التمويل بالعجز:..... 10

1.2. سياسة التمويل بالفائض:.....11

2. أهداف السياسة المالية: 11

1.2. تحقيق استقرار الأسعار:.....11

2.2. التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية:.....11

3.2. التوزيع العادل للثروات والدخل:.....12
4.2. تحقيق التوظف الكامل:.....12
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية 13
المطلب الأول: النفقات العامة 13
1. تعريف النفقة العامة:.....13
2. تقسيم النفقة العامة: 14
3. الأسباب الظاهرية والحقيقية لزيادة النفقات العامة: 15
1.3. الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة: 15
2.3. الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:.....16
المطلب الثاني: الإيرادات العامة 18
1. تعريف الإيرادات العامة: 18
2. مصادر الإيرادات العامة: 18
1.2. المصادر العادية:.....18
2.2. المصادر الغير عادية:.....20
المطلب الثالث: الموازنة العامة 21
1. تعريف الموازنة العامة:.....21
2. مبادئ الموازنة العامة: 21
1.2. مبدأ السنوية:.....21
2.2. مبدأ العمومية:.....21
3.2. مبدأ الوحدة:.....22
4.2. مبدأ التوازن:.....22
5.2. مبدأ عدم التخصيص:.....22
3. مراحل إعداد الميزانية العامة:.....22
1.3. إعداد واعتماد الميزانية:.....22

2.3. تنفيذ الميزانية:.....23
3.3. مراقبة وتنفيذ الميزانية:.....23
خلاصة الفصل:.....24

الفصل الثاني: الإطار النظري للإنفاق الاستهلاكي

تمهيد: 26
المبحث الأول: مدخل لسوق السلع والخدمات 27
المطلب الأول: مفهوم سوق السلع والخدمات 27
1. تعريف سوق السلع والخدمات: 27
2. أنواع السلع والخدمات:.....28
1.2. السلع الحرة والسلع الاقتصادية: 28
2.2. السلع البديلة والسلع المكملة:.....28
3.2. السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية:.....28
4.2. السلع العامة والسلع الخاصة:.....28
3. أنواع الأسواق في سوق السلع والخدمات: 29
4. وظائف سوق السلع والخدمات: 29
المطلب الثاني: الطلب والعرض في سوق السلع والخدمات.....30
1. الطلب في سوق السلع والخدمات:.....30
1.1. تعريف الطلب في السلع والخدمات:.....30
2.1. منحنى الطلب على السلعة:.....31
3.1. دالة الطلب:.....31
2. العرض في سوق السلع والخدمات:.....32
1.2. تعريف العرض في سوق السلع والخدمات:.....32
2.2. دالة العرض:.....32
3.2. منحنى العرض:.....33
المطلب الثالث: التوازن في سوق السلع والخدمات 34
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الانفاق الاستهلاكي.....36

المطلب الأول : تعريف الانفاق الاستهلاكي وأنواعه ومحدداته.....36
1. تعريف الانفاق الاستهلاكي: 36
2. أنواع الإنفاق الاستهلاكي: 37
1.2. الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن مستوى الدخل (التلقائي):.....37
2.2. الاستهلاك المعتمد على مستوى الدخل:.....37
3. العوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكي:.....38
1.3. العوامل الشخصية:.....38
2.3. العوامل الموضوعية:.....38
المطلب الثاني: نظريات الإنفاق الاستهلاكي.....40
1. نظرية الدخل المطلق:.....40
2. إسهامات "S .Kuznets": 42
3. نظرية الدخل النسبي:.....43
4. نظرية دورة الحياة: 45
5. نظرية الدخل الدائم: 46
المطلب الثالث: علاقة أدوات السياسة المالية بالإنفاق الاستهلاكي 47
خلاصة الفصل:.....48
الفصل الثالث: علاقة الإنفاق الاستهلاكي بمتغيرات السياسة المالية في عمان (2009-2019)
تمهيد: 50
المبحث الأول : تشخيص اقتصاد سلطنة عمان 51
المطلب الأول: مقومات اقتصاد سلطنة عمان 51
1. الموقع الإستراتيجي: 51
2. الاستقرار السياسي والإقتصادي: 51
3. التنوع الإقتصادي:.....52
1.3. قطاع النفط والغاز الطبيعي:..... 52
2.3. قطاع التجارة:..... 53
3.3. قطاع الصناعة:..... 53

4.3. قطاع الزراعة وصيد السمك:..... 53
5.3. قطاع السياحة:..... 53
المطلب الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في سلطنة عمان من(2009-2019) 55
1. الناتج المحلي الإجمالي:..... 55
2. الدخل الوطني الإجمالي(الدخل القومي): 56
3. معدل التضخم:..... 56
4. سعر الصرف: 57
المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في سلطنة عمان خلال الفترة(2009-2019)..... 58
المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي وأدوات السياسة المالية في عمان (2009-2019)..... 61
المطلب الأول: مفهوم الإستقرارية 61
1. تعريف الاستقرارية"Stationary":..... 61
1.1. إختبارات الاستقرارية:..... 61
2. مفهوم التكامل المشترك:..... 63
1.2. خصائص التكامل المشترك وشروطه:..... 63
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة علاقة أدوات السياسة المالية بالإنفاق الاستهلاكي في سلطنة عمان خلال الفترة ما بين (2009- 2019) باستخدام نموذج "ARDL": 65
1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع:... 65
1.1. إختبار استقرارية الإنفاق الاستهلاكي:..... 65
2.1. إختبار إستقرارية النفقات العامة "DP":..... 66
3.1. إختبار إستقرارية الإيرادات العامة "RP":..... 67
2. إختبار التكامل المشترك بإستخدام إختبار الحدود "Bounds Test": 69
3. علاقة التوازنية طويلة الأجل:..... 70
خلاصة الفصل:..... 71
الخاتمة:..... 73
قائمة المراجع..... 77

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

جدول رقم(1-1): يوضح تطور السياسة المالية في النظام الإشتراكي..... 6
جدول رقم(1-2): يوضح تقسيمات النفقات العامة 14
جدول رقم(2-1): يوضح نوع كل سوق وخصائصه 29
جدول رقم(3-1): تطور الإنتاج النفطي اليومي في سلطنة عمان ما بين (2009-2019)..... 52
جدول رقم(3-2): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان ما بين(2009-2019) 55
جدول رقم(3-3): تطور حجم الدجل الوطني الإجمالي في سلطنة عمان ما بين(2009-2019) 56
جدول رقم(3-4): تطور معدل التضخم في سلطنة عمان ما بين(2009-2019) 56
جدول رقم(3-5): تطور اجمالي الانفاق العام والإيراد العام في سلطنة عمان ما بين (2009-2019) 58
جدول رقم(3-6): إختبار جذر الوحدة للإنفاق الإستهلاكي بإستخدام إختبار"ADF"..... 65
جدول رقم(3-7): إختبار جذر الوحدة للنفقات العامة بإستخدام إختبار "ADF"..... 66
جدول رقم(3-8): إختبار جذر الوحدة للإيردات العامة بإستخدام إختبار"ADF" 67
جدول رقم(3-9): إختبار جذر الوحدة للإيرادات العامة للفرق الأول بإستخدام إختبار"ADF"..... 68
جدول رقم(3-10): إختبار التكامل المشترك "Bounds Test " 69
جدول رقم(3-11): إختبار العلاقة بين السلاسل 70

فهرس الأشكال

شكل رقم(1-1): يوضح السياسة المالية التوسعية 8
شكل رقم (1-2): يوضح السياسة المالية الانكماشية..... 9
شكل رقم(2-1): يوضح منحنى الطلب على سلعة معينة 31
شكل رقم(2-2): يبين منحنى العرض في سوق السلع والخدمات 33
شكل رقم(2-3): يوضح التوازن في سوق السلع والخدمات 34
شكل رقم(2-4): يوضح طرق الوصول لحالة التوازن في سوق السلع والخدمات..... 34
شكل رقم(2-5): منحنى دالة الاستهلاك عند كينز 41
شكل رقم(2-6): دالة الإستهلاك عند "Kuznets " 42
شكل رقم(2-7): منحنى نظرية الدخل الدائم ودالة الإستهلاك 44
شكل رقم(3-1): يبين تطور مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي(2009-2018)..... 54

المقدمة العامة

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية إحدى مكونات السياسة الاقتصادية، فهي تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة وتوجيه الخطة الاقتصادية، وذلك بفضل أدواتها المالية من برامج الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي، كما تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

إن قدرة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون من خلال ميكانيكية أدواتها المالية في التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية والمساهمة في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الحاضر تلعب هذه الأدوات دورا هاما من خلال تأثيرها على الانفاق الاستهلاكي نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى الاقتصاد الوطني وارتباطه بالنشاط الاقتصادي الكلي لكل أفراد المجتمع من جهة وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى، كما يعمل على ترقية الاقتصاد ونموه ويعد الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي ويعتبر من العوامل المحركة للإنتاج، فاتباع أي دولة للسياسة المالية التوسعية أو الانكماشية يؤثر حتما على سلوك الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، إما زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي وذلك في فترات الرواج من خلال التوسع في الإنفاق العام وخفض مستوى الضرائب أو تباطؤه وذلك في فترات الكساد من خلال كبح الإنفاق العام ورفع مستوى الضرائب، فهذه السياسات التي تتبعها الدولة تعتبر أداة مهمة تساعد في رسم السياسات الاقتصادية خاصة لمعالجة التضخم والكساد.

وسلطنة عمان من بين الدول التي اعتمدت على استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية والإيرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وهنا تظهر أهمية دراسة أثر أدوات السياسة المالية على الإنفاق الاستهلاكي لسلطنة عمان خلال الفترة **(2009- 2019)** وذلك للمساهمة في بناء سياسة مالية ناجعة.

1. اشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق تتبلور لدينا الإشكالية التالية التي نود معالجتها في هذه الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي:

- **ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية العامة على الإنفاق الاستهلاكي في سلطنة عمان في الفترة ما بين 2009 إلى غاية 2019؟.**

ومن أجل الإحاطة بكافة جوانب الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية نقترح طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تساهم سياسة الإنفاق العام في تشجيع الإنفاق الاستهلاكي؟.
- فيما تتمثل محددات الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد؟.
- هل هناك أثر لكل من سياسة الإنفاق العام والايرادات العامة على الإنفاق الاستهلاكي في سلطنة عمان؟.

2. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة فإنه تم اقتراح مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كإجابة أولية وكانت كالتالي:

- تؤدي سياسة التوسع في الإنفاق العام إلى خلق مناصب عمل جديدة؛
- يعتبر الدخل المتاح أهم المحددات الرئيسية للاستهلاك عند العائلات؛
- هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والإنفاق الاستهلاكي في سلطنة عمان، أما في ما يخص العلاقة بين الإيرادات العامة والإنفاق الاستهلاكي فهي علاقة عكسية.

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على كافة الجوانب النظرية للسياسة المالية وأدواتها ودورها في الاقتصاد؛
- معرفة الآثار الناجمة عن استخدام أدوات السياسة المالية ؛
- تشخيص وتحليل مقومات اقتصاد سلطنة عمان خلال فترة الدراسة؛
- قياس أثر ادوات السياسة المالية على الإنفاق الاستهلاكي في سلطنة عمان خلال فترة الدراسة ما بين سنوات (2009–2019).

4. دوافع إختيار موضوع الدراسة:

يمكن تقسيم دوافع اختيار موضوع الدراسة إلى ما يلي:

1.4. دوافع شخصية: تتمثل في الميول الشخصي للبحث في المواضيع ذات الطابع الاقتصادي الكلي، وكذلك الرغبة اثراء المكتبة الجامعية بمرجع قد يكون عونا للطلبة في إعداد بحوثهم ومذكراتهم.

2.4. دوافع موضوعية: تتمثل أساسا في التعرف على حالة الاقتصاد العماني خاصة أنه يعرف عدة تحديات داخلية وخارجية، تبيان دور أدوات السياسة المالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وكذلك أهمية الموضوع بالنسبة للفرد العماني بصفة عامة والعائلة العمانية بصفة خاصة.

5. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها انطلاقا من الدور الذي تلعبه أدوات السياسة المالية في تفعيل السياسة الاقتصادية وترقيتها وهذا باعتبارها تمثل الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي كما تعتبر من أهم العوامل المحركة للإنتاج، والدراسة المتعلقة بالإنفاق الاستهلاكي قد تساعد الحكومات على تخطيط الاستهلاك الذي يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد وهو ما سيؤدي حتما الى تنشيط قطاع الادخار حيث أن لهذا الأخير أهمية كبيرة في تمويل الاستثمار و من ثم تمويل التنمية الاقتصادية.

كما أن مثل هذه الدراسات المتعلقة بالاستهلاك قد تساهم في تحديد التكلفة المعيشية للعائلة العمانية، كما أنها قد تؤدي إلى تحفيز المؤسسات الاقتصادية في القطاع العام و الخاص على زيادة إنتاجها و توسيع أسواقها في حالة وجود إنفاق استهلاكي يتزايد بصورة مستمرة مع الزمن.

6. الدراسات السابقة:

يعد موضوع السياسة المالية من المواضيع الاكثر انتشارا في مجال البحوث العلمية الاقتصادية كونه مادة خصبة، ولقد تعددت فيه الدراسات والتي نذكر بعضها في ما يلي:

❖ **بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين(2000-2010)، مشروع أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس الجزائر 2018.**

قام الباحث من خلال دراسته لهذا الموضوع لإبراز أهم الخصائص المميزة للسياسة المالية ومدى إمكانية الاستفادة منها بشكل أمثل في معالجة الاختلالات في الاقتصاد ودراسة العلاقة التي تربط بين السياسة المالية والمؤشرات الكلية كالنمو والتضخم والبطالة والصادرات خارج المحروقات، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إن السياسة الاقتصادية بوسائلها المختلفة في ظل اقتصاد السوق و انهيار مفهوم الدولة الحارسة، و كذا قانون " اليد الخفية في تحقيق التوازن" جعل من تدخل الدولة من الأولويات في الحياة الاقتصادية من أجل الحفاظ على المؤثرات الاقتصادية المتعددة سواء كانت داخلية أو خارجية، بالإضافة الى تعدد أدوات السياسة المالية أعطاها أولوية هامة على باقي السياسات الأخرى ومرونة كبيرة في التأثير على التوازنات الكلية، و رغم ذلك لا يمكن إغفال دور السياسات الاقتصادية الاخرى التي توكل إليها مهمة تحقيق توازن كلي في الاقتصاد، و ضرورة أن تكون هذه السياسات متكاملة في ما بينها.

❖ **سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسات بعض الدول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 2011**، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة المالية وأهميتها ومدى مساهمتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومقارنة السياسات المالية لبعض دول المغرب العربي والاستفادة من تجاربها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين

السياسة المالية ومناخ الاستثمار علاقة مهمة لابد من التوصل إلى نسجها من خلال ترشيد الإنفاق العام إذ يمكن تهيئة البنى التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار، وكذا تخفيض الضرائب فيمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي، كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تجدي نفعاً حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي، كما لم تصب النفقات العامة التي رصدتها الجزائر في مكانها المناسب.

- **هبة إسحاق علي، محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السودان في الفترة (1972– 2011م)، مذكرة ماجستير، جامعة السودان، السودان، 2014،** تهدف الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك الخاص في السودان واستعراض نظريات الاستهلاك كما وردت في أدبيات الاقتصاد الكلي، ومعرفة أهم محددات الإنفاق الخاص في السودان خلال الفترة (1972– 2011م)، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل التي تؤثر في الاستهلاك الخاص هي الدخل .

- **Alfredo Schclarek, Consumption and keynesian fiscal policy, working paper, venus summer institute, October 2004.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر صدمات السياسة المالية على الإستهلاك الخاص، بالإضافة إلى محاولتها تحديد إذا ما كان لمستوى السندات الحكومية ومعدل البطالة أثر على هذه العلاقة، واستخدمت الدراسة بيانات لـ38 دولة في الفترة ما بين**(1970-2000)** نصف هاته الدول دول صناعية والنصف الأخر دول نامية، والنتائج المقدرة لهاته الدراسة أظهرت أن صدمات الإنفاق الحكومي لها أثر كينزي في كلا الدول الصناعي منها والنامي، اما من ناحية الصدمات الضريبية فتبين انه لا يوجد أثر لها على الإستهلاك الخاص، بإلاضافة إلى عدم وجود دليل عن تبني سياسات مالية توسعية في فترة الدراسة.

7. حدود الدراسة: يتناول الجزء التطبيقي دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على الإنفاق الإستهلاكي في سلطنة عمان في الفترة ما بين (2009-2019)، وبالتالي فالإطار المكاني هو سلطنة عمان، أما في ما يخص الإطار الزماني للدراسة فهو محصور في الفترة ما بين**(2009-2019)**.

8. منهج وأدوات الدراسة:

تم الاعتماد على **المنهج الوصفي** في الجزء النظري للدراسة وذلك من خلال التطرق إلى كافة الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، و**المنهج التحليلي** و**الإحصائي** في الجانب التطبيقي من خلال تشخيص وتحليل مقومات اقتصاد سلطنة عمان وكذلك محاولة تبيان طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة المالية على الانفاق الاستهلاكي.

أما في ما يخص الأدوات المستخدمة في البحث فتمثلت في البرنامج الإحصائي "**EViews**"، ولقد تم الاعتماد على العديد من المصادر والمراجع كالتقارير الفصلية والشهرية والسنوية المنشورة على المواقع

الرسمية لسلطنة عمان، وكذلك بعض قواعد البيانات اهمهما قاعدة بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

9. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، وتم التطرق في هاته الفصول إلى ما يلي:

- **الفصل الأول:** والموسوم بـ: **مفاهيم أساسية حول السياسة المالية**، حيث سنتناول في هذا الفصل الجزء النظري للدراسة و ينقسم بدوره إلى مبحثين، الأول سنتناول فيه مفهوم السياسة المالية وتطورها وإبراز آلية عملها وأنواعها وأهدافها، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى أدوات السياسة المالية و هي الإنفاق العام، الإيراد العام والموازنة العامة.
- **الفصل الثاني:** والموسوم بـ: **الإطار النظري للإنفاق الاستهلاكي**، وينقسم بدوره إلى مبحثين، الأول تناولنا فيه مفهوم سوق السلع والخدمات من حيث التعريف والوظائف، وكذا تناولنا فيه جانبي العرض والطلب في هذا السوق وكيفية الوصول إلى حالة التوازن، أما المبحث الثاني فقد خصص للإنفاق الاستهلاكي من حيث التعريف والأنواع والعوامل المحددة له وأهم النظريات التي فسرت السلوك الاستهلاكي عند الأفراد، بالإضافة إلى إبراز العلاقة بين أدوات السياسة المالية والإنفاق الاستهلاكي.
- **الفصل الثالث:** والموسوم بـ: **علاقة الإنفاق الاستهلاكي بمتغيرات السياسة المالية في عمان(2009-2019)**، وتم تقسيمه إلى مبحثين، سنتناول في المبحث الأول تشخيص اقتصاد سلطنة عمان من حيث التعريف بمقومات سلطنة عمان من حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي والتعرف على مختلف القطاعات في السلطنة، وتناولنا فيه أيضا تحليل المؤشرات الكلية والموازنة العامة في سلطنة عمان خلال الفترة من (2009-2019)، أما المبحث فقد تم تخصيصه للدراسة القياسية باستخدام كل من اختبار الاستقرارية و"ARDL".

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية، والتي يتم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، و تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إلا أن هذا المفهوم وجد اختلافا من مدرسة إلى أخرى عبر العصور، كما انتقلت السياسة المالية من الطور الحيادي إلى الطور التداخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد أزمة الكساد العظيم لسنة **1929**، ومن ثمة أصبحت السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، التي يتم إتباعها بشكل كبير في معالجة الأزمات، وذلك لدورها البارز الذي تقوم به.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى كافة الجوانب النظرية للسياسة المالية في المبحثين المواليين:

- **المبحث الأول:** ماهية السياسة المالية؛
- **المبحث الثاني:** أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية، وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها وتسعى إلى الوصول اليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف مع مرور الزمن، ونظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها، نعالج من خلال هذا المبحث تعريف السياسة المالية وأهدافها وآليات عملها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

ازدادت أهمية السياسة المالية بالسياسات الأخرى بزيادة دور الدولة وكثرت المتغيرات الطارئة في المجتمع وذلك على جميع الأصعدة، وسوف يتم التطرق في ما يلي إلى بعض تعاريف السياسة المالية.

1. تعريف السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة من الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.[1]

وفي تعريف آخر للسياسة المالية نجد أنها: "مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة".[2]

ويمكن تعريفها أيضا على أنها: "الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك وسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية للوصول إلى الأهداف السياسية الاقتصادية العامة للبلاد".[3]

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة المالية على أنها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية وتشمل على مجموعة من السياسات المبرمجة من طرف الدولة، تعتمد فيها على أدوات مختلفة كالإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة للموازنة العامة، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)**، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية– مصر، 2012، ص:302.

[2]– محمود حسين الوادي، زكريا أحمد العزام، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2007، ص:212.

[3]– هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص: 11.

2. تطور السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية مجموع الإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال إنفاق الأموال العامة، ووسائل تمويلها، كما ينعكس ذلك في الموازنة العامة، وقد مرت السياسة المالية بثلاث مراحل تبعا للنظرية الاقتصادية السائدة سيتم إيجازها فيما يلي:

1.2. السياسة المالية عند الاقتصاديين التقليديين: وجه الاقتصاديون من انصار المذهب الحر لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه الدولة في حياة المجتمع، فقد كان من الأفكار التي سادت عند هؤلاء، أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، وبأن موارد المجتمع الانسانية والطبيعية والفنية سوف تستغل بأقصى كفاية وتوظف توظيفا كاملا بصفة مستمرة إذا لم تتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، ومن ثم كان من الطبيعي أن يؤمن التقليديون ومن سبقهم من الطبيعيين لمبدأ "حيادة السياسة المالية " وبالتالي حصر دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد عناصر ماليتها كل أثر فعال على الاقتصاد القومي، ونجد ما تقدم تفسيره في نظرتهم إلى الدولة على أنها تعتبر أساسا "منظمة سياسة بحتة" عليها أن تنسحب من المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتمر في التنظيم القانوني للجماعة، وحتى في هذا المجال فهي مقيدة، إذ كانت كما يقول الطبيعيون "مشرعا وليست صانع تشريع" بمعنى أن دورها ينحصر في تحويل القواعد القانونية المعنوية التي يقوم المجتمع بنفسه بتكوينها من خلال الأعراف والعدالة الى قواعد قانونية ملزمة.[1]

وقد نتج عن ذلك، اقتصار الإنفاق بصفة عامة على ضمان سير المرافق العامة الأساسية، وأصبح دور الميزانية هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وقد ترتب على هذه المقدمات رفض التقليديون اللجوء إلى "عجز الميزانية" عن طريق القروض لتغطية النفقات العادية، مع الأخذ بالوسائل الكفيلة بسدادها في أقصر وقت ممكن، وذلك لأن هذا العجز وهو يخصص لتغطية "نفقات استهلاكية" صار بالاستثمارات الخاصة ويؤدي إلى حدوث التضخم، و رخص تكوين "احتياطي مالي" لأنه يعني أن الدولة تحصل من الأفراد ومن دون ضرورة، على مبالغ كان يمكنهم استثمارها في مجال الانتاج بدلا من الدولة التي لا تعد أن تكون سوى "رب أسرى سيء التصرف" ومن ثم فقد نادى كل الكتاب التقليديين بضرورة الحد من الإنفاق العام بقدر المستطاع، وهكذا فإن توازن الميزانية في الفكر المالي التقليدي يعتبر هو المبدأ المثالي الواجب تحقيقه بين الإيرادات والنفقات وبأي ثمن، وذلك ليس بنتيجة منطقية " لفكرة حياد المالية العامة " السائدة في هذا الفكر والتي تقتضي أن يكون الجزء المقتطع من الدخل في صورة إيراد عام مساويا للجزء المضاف إليه بصورة إنفاق عام ولقد روعي احترام المبدأ

[1]– عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية– مصر، ص:44.

المشار إليه باستمرار لدرجة أن مفكري ذلك الوقت لم يفكروا حتى في امكانية حدوث عدم توازن مؤقت للميزانية، يقصد به ممارسة أثر معين على الاقتصاد القومي.[1]

2.2. السياسة المالية العامة عند المحدثين: إن الأحداث التي وقعت في مطلع القرن العشرين والأزمة الاقتصادية سنة **1929**، وعجز مفهوم المالية العامة الذي قدمته النظرية التقليدية القاضي بحياد الدولة لمواجهة الأحداث الاقتصادية والمالية، دفع الاقتصاديين إلى الخروج عمليا على تلك المبادئ حيث طلبوا من الدولة أن تتخلى عن موقفها السلبي إزاء الاحداث الاقتصادية، وفتح الباب لمناقشة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وكذلك صدور كتاب "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود" سنة **1936** لمؤلفه "**جون مينارد كينز**"، إذ هاجم كينز "**قانون ساي**" القائل (أن العرض يخلق الطلب المساوي له) وأشار إلى أن "الطلب هو منشأ العرض" أي عندما يطلب الأفراد السلع يشرع المنتجون في إنتاجها، وأشار كذلك إلى احتمال نقص الطلب عن العرض وما يسببه هذا النقص من قلة الإنتاج وتراجع فرص العمل التي ينجم عنها مشكل البطالة.

وقدر كينز دعوة الكلاسيك القائلة بأن (جمود الأجور هو سبب البطالة) أي أن العامل يرفض أن يعمل بأقل من أجره الحقيقي، ويرى أيضا هناك بطالة لا إرادية (العمال مستعدون للعمل بأقل من الأجر السائد)، وإن سبب هذه البطالة هو نقص الطلب ولما كان الطلب على الاستهلاك يتمتع بشيء من الجمود والاستقرار فلا يتوقع أن تحصل زيادة من هذه الناحية، ولذلك يلزم التأكد على زيادة الاستثمارات العامة ويتبع ذلك بزيادة في القوة الشرائية لأن كل زيادة في الطلب سيؤدي حتما الى زيادة في الانتاج والاستخدام.

وهنا دعا الاقتصاديون كينز إلى إعادة النظر في آراء الكلاسيك وأفكارهم، فلم يسلموا بالتوازن التلقائي بين العرض والطلب، ولن يقبلوا فكرة تحقيق الاستخدام الكامل ذاتيا ولم يعودوا يؤمنون بحياد الدولة إزاء الأحداث الاقتصادية والاجتماعية، وراح الاقتصاديون الكنزيين يلقون على عاتق الدولة التبعات الجديدة في تحقيق الاستخدام الكامل.[2]

[1] – عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص:45.

[2] – فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2013، ص ص: 43،44.

3.2. السياسة المالية في النظام الاشتراكي: يمكن تقسيم الفترة منذ قيام الثورة الروسية سنة **1917** وحتى الآن الى ثلاث فترات، والتي يمكن عرضها في الجدول الموالي:

جدول رقم(1-1): يوضح تطور السياسة المالية في النظام الإشتراكي

من: 1917-1921	من: 1922- 1928	من: 1928- حتى فترة التخطيط الشامل
وتميزت هذه الفترة باختفاء قيمة النقود نتيجة التوسع في الاصدار النقدي لتمويل الحرب، حيث كانت الدولة تحصل على احتياجاتها عينيا، وتوقف تحصيل الضرائب نقدا ولم تكن الموازنة موجودة ولم يمارس علم الاقتصاد والمالية دورا وطالب البعض بالاستغناء عنها على أساس أن ارادة المخطط تحل محل السوق كمنظم للحياة الاقتصادية.	وهي فترة السياسة الاقتصادية الجديدة جراء الانهيار الاقتصادي الشامل الذي سببه الفترة الأولى (1917–1921)، فقد استخدمت في هذه الفترة أدوات الاقتصاد الرأسمالي، وعادت النقود إلى التداول واستخدمت الضرائب نقدا وعادت الموازنة للظهور.	لعبت في هذه الفترة الأدوات النقدية والمالية والضريبية دورا مهما خاصة في التخطيط السوفياتي، حيث ظهرت بعد أن كانت مختفية في فترة**(1917–1291)**، وبعد أن كان التخطيط المالي خاضعا تماما للتخطيط العيني الكمي المباشر الذي تقرره السلطة المركزية من **(1928–1956)** تقريبا، الذي أصبح يحتل أهمية كبيرة في تحقيق التوازن الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما يلي:

- فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، درا رضوان للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2013، ص: 50.

المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة فجوة الركود وفجوة التضخم، وتتجلى آلية عملها في ما يلي:

1. فجوة الركود:

يظهر الكساد في الاقتصاد عند انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ، وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو الآتي:

- **زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام:** ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز "**Keynes** " عند حدوث الكساد الكبير"**Great dépression**" في بريطانيا، وهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق، وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي الى توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد وتعالج البطالة وتدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.
- **تخفيض الضرائب أو منح إعفاءات ضريبية:** وهنا تزداد دخول الأفراد من ناحية كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد.
- **استخدام مزيج من زيادة الانفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب):** بما يخدم هدف إعادة النشاط الى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

وتسمى السياسة المالية في حالة معالجة الكساد بالسياسة المالية التوسعية وهذا ما يوضحه الشكل رقم **(1-1)**، حيث أن زيادة الانفاق وتقليل الضرائب ستؤدي الى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الاجمالي.[1]

[1] – خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط محكمة، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2005، ص ص: 327،328.

شكل رقم(1-1): يوضح السياسة المالية التوسعية

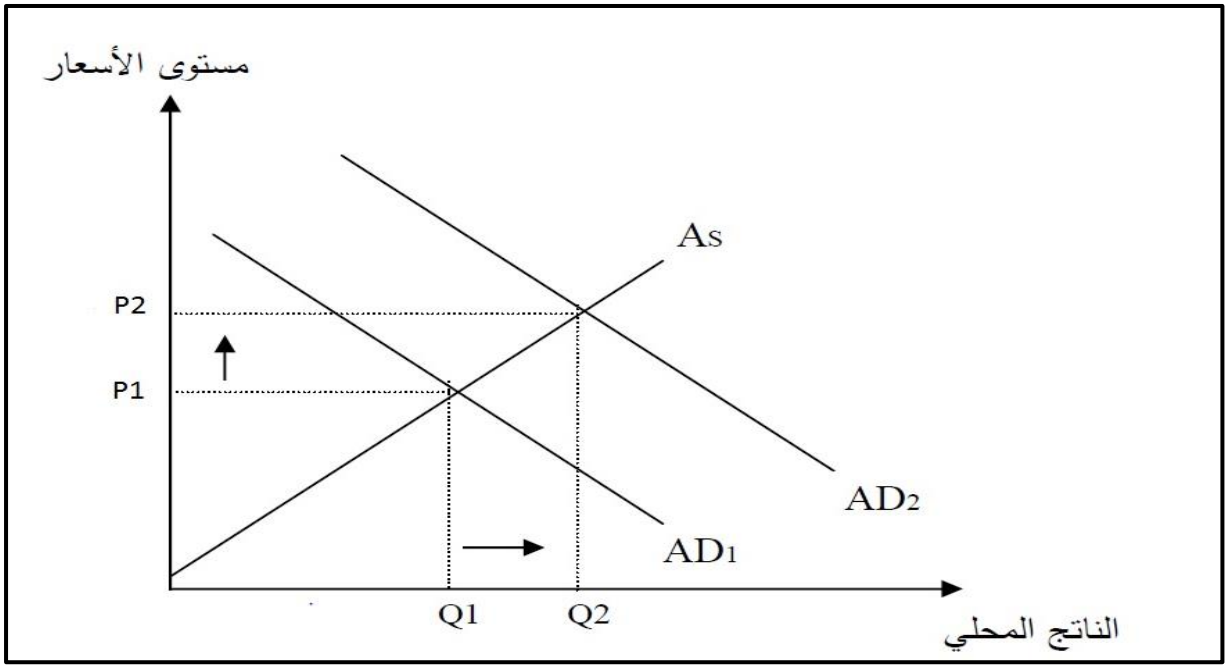

المصدر: خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان– الأردن، ص: 327.

حيث أن: (AS) يمثل العرض الكلي؛ **(AD1)**: الطلب الكلي قبل اتباع سياسة توسعية؛ **(AD2)**: الطلب الكلي بعد اتباع سياسة توسعية.[1]

يوضح الشكل**(1-1)** كيف تؤثر السياسة المالية التوسعية من خلال رفع الإنفاق العام، وخفض الضرائب مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع **(AD1)** إلى **(AD2)**، ورفع الأسعار من **(P1)** إلى **(P2)**، وبالتالي تسعى السياسة المالية في هذه المرحلة إلى زيادة مستوى الإنفاق العام في المجتمع، وحقن الاقتصاد بالأموال للتخلص من مشكلة البطالة والكساد.

2. فجوة التضخم:

وتتمثل في الارتفاع المتواصل للمستوى العام في الأسعار، ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

- **تخفيض مستوى الانفاق العام**: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.
- **رفع مستوى الضرائب:** مما يؤدي إلى تخفيض الدخل الجاري، وبالتالي تخفيض الطلب ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

[1] – خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مرجع سابق**، ص:327.

- **المزج بين الحالتين:** أي تخفيض مستوى الانفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.[1]

ويبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة فجوة التضخم من خلال الرسم البياني:

شكل رقم (1-2): يوضح السياسة المالية الانكماشية

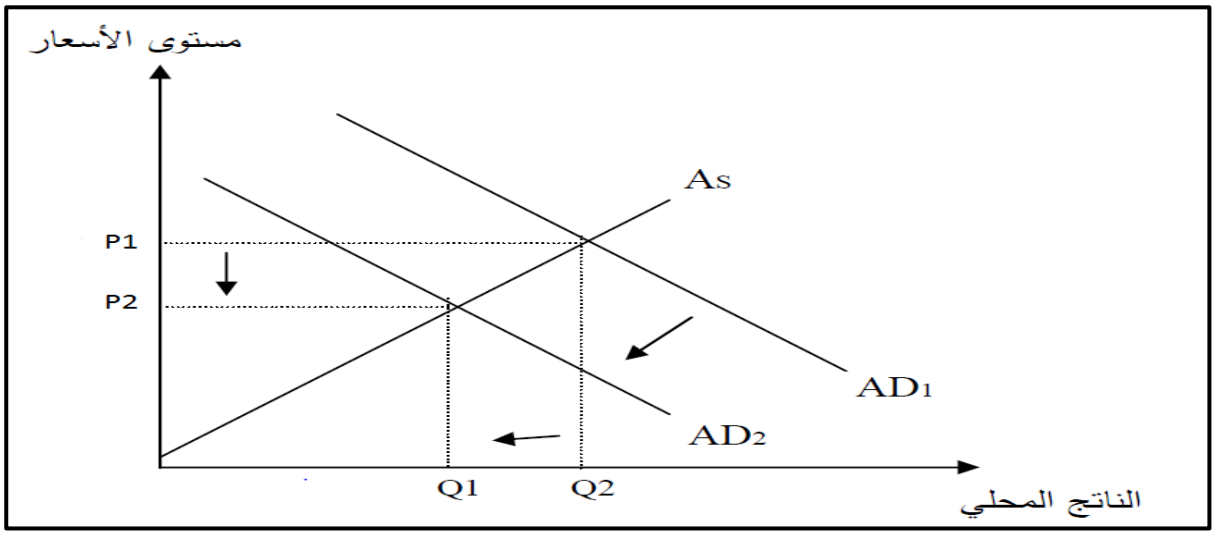

المصدر: أريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار: حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص: 8.

يوضح الشكل رقم(**1-2**) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع "**AD1**" إلى "**AD2**" ، وخفض الاسعار من "**P1**" إلى "**P2**"، وبالتالي تسعى السياسة المالية هنا إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.[2]

ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها مالم تكون حكيمة ورشيدة، وهناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية في الدولة أهمها:

- توفر جهاز مصرفي قادر على تطبيق السياسة النقدية التي تخدم السياسة المالية؛
- توفر إدارة كفؤة؛
- الاستفادة من التطور والتقدم العلمي والتقني واستخدامه في عمل المؤسسة العامة؛
- تنظيم عمل السوق المالي.[3]

[1] – أريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار: حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص:8.

[2] – **مرجع نفسه**، ص:8.

[3] – طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2009، ص: 201.

مما سبق عرضه يمكن القول بأن للسياسة المالية دور هام في معالجة الركود والتضخم ففي حالة الركود تسعى الدولة إلى رفع مستوى العام للإنفاق وخفض الضرائب، وفي حالة التضخم تسعى إلى خفض مستوى العام للإنفاق ورفع الضرائب، أو المزج بين الحالتين معا.

المطلب الثالث: أنواع وأهداف السياسة المالية

باعتبار أن السياسة المالية هي أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة، فهي تسعى لتحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في التوزيع العادل للثروات والدخل و التوظف الكامل وتحقيق استقرار الأسعار، وكذلك تقسم السياسة المالية إلى صنفين أساسين، وهذا التقسيم بدوره يساهم في تحقيق هاته الأهداف، وسيتم تناول ذلك في هذا المطلب.

1. أنواع السياسة المالية:

تتمثل أنواع السياسة المالية في طريقتين يتم التمويل من خلالهما وذلك بالعجز أو بالفائض وهذا ما سيتم تناوله.

1.1. سياسة التمويل بالعجز: وتكون من خلال الطرق التالية:

1.1.1. التوسع في النفقات العامة: وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين على العمل ...إلخ، وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة...إلخ، ويزيد هذا النوع من الدعم من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره الى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

2.1.1. التسريع في سداد جزء من القروض العامة: حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد استحقاقها يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.[1]

3.1.1. تخفيض الايرادات الضريبية: والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدتهم النقدية.

[1]– سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة بعض دول المغرب العربي**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان– الجزائر، ص: 14.

ومن هذا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الانفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

2.1. سياسة التمويل بالفائض: يوجد عدة أسباب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية، وذلك من خلال الضرائب والقروض العامة والائتمان المصرفي، الموجزة في ما يلي:

1.2.1. زيادة الإيرادات الضريبية: ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا نقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول المتدنية.

2.2.1. التوسع في إصدار القروض العامة: ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية ويبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.

3.2.1. الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير غلى حجم الاستثمار.[1]

2. أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول أربعة أهداف رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2. تحقيق استقرار الأسعار: تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في تحقيق استقرار الأسعار، وخاصة في أوقات الكساد أو في ظروف الرواج، نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل والأسعار ومستوى الدخل القومي ولأجل ذلك تقوم الحكومة بإتباع سياسة انكماشية عند مواجهة الاقتصاد إلى التضخم تتمثل في خفض الإنفاق الحكومي وخاصة الاستهلاكي منه مع عدم التعرض إلى بنود الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الانتاجية وكما لهذا الاجراء من تخفيض مستوى الطلب الكلي وانخفاض في عرض النقد وارتفاع القوة الشرائية للنقود وانخفاض الأسعار، أو بإتباع سياسة توسعية في حالة الكساد من خلال زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو كليهما معا.[2]

2.2. التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية: يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد محدودة ونافذة، وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق دور التوجيه والتحفيز للقطاع العام

[1] – سالكي سعاد، **مرجع سابق**، ص:15.

[2] – رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ص:69.

والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.[1]

3.2. التوزيع العادل للثروات والدخل: أي تقليل من التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عنه توزيع عوائد ومكافئات عناصر الانتاج بين أفراد المجتمع، بل زيادة الدخول للطبقات الفقيرة، وهو هدف رئيسي للسياسة المالية.[2]

4.2. تحقيق التوظف الكامل: تستهدف السياسة المالية تحقيق التوظف الكامل للطاقات الانتاجية المتاحة في المجتمع، وقد أخذ هذا الهدف ليلقى اهتماما كبيرا من حكومات الدول المختلفة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم، فإذا كان الاقتصاد القومي يعاني من مشكلة البطالة فهنا يكون للسياسة المالية دور هام في علاج تلك المشكلة، حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا، أو قد تقوم بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل وتسهيل شروط الائتمان مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال ويزداد الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.[3]

نستخلص مما سبق أن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف معينة، منها رفع مستوى الدخول للأفراد وبالتالي رفع مستوى معيشتهم وتحقيق استقرار الأسعار.

[1] – أريا الله محمد، **مرجع سابق** ص:4.

[2] – محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص: 213.

[3] – محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية– مصر، 2004، ص: 184.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

تعني السياسة المالية استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة، وكذا جانب النفقات العامة من الموازنة العامة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة، وعليه تتمثل أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات أساسية والمتمثلة في الايرادات، الإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: النفقات العامة

تمثل النفقات العامة الأداة الأساسية، التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها، وحسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ودرجة تطور الاقتصاد، وظروفه وموارد واحتياجاته وسيتم في هذا المطلب تناول أهم الجوانب الخاصة بالنفقات العامة.

1. تعريف النفقة العامة:

يمكن تعريف النفقة العامة وفق التعاريف الآتية:

النفقة العامة هي كل ما يتم إنفاقه نقدا من قبل الشخص العام الذي يتولى مهمة القيام بإشباع الحاجة العامة من أجل شراء السلع والخدمات لأدائه هذه المهمة، وهو أمر يرتبط بزيادة استخدام النقود في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وفي اجراء المعاملات.[1]

وتعرف ايضا على أنها: "عبارة عن مبلغ نقدي تنفقه سلطة عامة بهدف إشباع حاجة عامة"، وبهذا نستطيع أن نختصر عناصر النفقة العامة من خلال ما يلي:

- **الصفة النقدية:** النفقات العامة تلزم استعمال مبلغ نقدي تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة.[2]
- **صدور النفقة العامة من الدولة أو احدى هيئاتها:** يشترط في النفقة العامة أن تصدر من الدولة أو احدى هيئاتها العامة وهي كل هيئة ذات شخصية معنوية وتخضع لأحكام القانون العام وتعتمد على إرادتها المنفردة في تسيير أمورها.[3]
- **تحقيق النفع العام للمجتمع:** إن تقدير الدولة للمنافع العامة يأتي انعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع، أي يجب على الدولة إشباع حاجات المجتمع بأسره دون تجزئة.

---

[1]– فليح حسن خلف، **المالية العامة**، ط1، جدار للكتاب العالمي، عمان– الأردن، 2008، ص: 89.

[2] – نوزاد عبدالرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشائي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2006، ص: 33.

[3] – فتحي أحمد ذياب عواد، **مرجع سابق**، ص: 6.

ويمكن القول أن النفقة العامة تعتبر مبلغا نقديا يخرج من خزانة الدولة بقصد اشباع حاجات العامة.

2. تقسيم النفقة العامة:

يعتبر تقسيم النفقات العامة ضرورة ملحة لكل من يهتم بمالية الدولة لمعرفة التفصيلات الجزئية، ويندرج تحت هذا التقسيم أكثر من نوع للنفقات العامة ونبين ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم(1-2): يوضح تقسيمات النفقات العامة

حسب الأثر الاقتصادي والهدف	حسب التكرار والشمول	حسب الغرض
✓ **حسب الأثر الإقتصادي:** تتمثل في ما يلي: – **نفقات حقيقية:** دفع أجور العمال والموظفين. – **نفقات تحويلية:** وهي صرف الاموال العامة على الاعانات الاجتماعية. ✓ **حسب الهدف:** تتمثل في: – نفقات الأمن والدفاع، نفقات الرفاه والخدمات الاجتماعية. – **نفقات الحكومة:** التي تنفق لضمان سيرورة عمل الجهاز الحكومي من رواتب وأجور العاملين في الدولة. – الانفاق على خدمة الدين العام.	✓ **حسب التكرار:** تتمثل في ما يلي: – **نفقات متكررة:** والتي تتكرر سنويا من حيث المدة وليس من حيث المقدار. – **نفقات غير متكررة:** هي النفقات العادية التي لا تتكرر سنويا مثل النفقات الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية. ✓ **حسب الشمول:** تتمثل في ما يلي: – **نفقات محلية:** وهي التي تخصص لخدمة سكان اقليم أو منطقة معينة. – **نفقات قومية:** وهي التي تخدم جميع مرافق الدولة و مواطنيها	– **نفقات عامة اقتصادية:** تهدف الى تحقيق هدف اقتصادي كالإعانات الاقتصادية. – **نفقات عامة اجتماعية:** وهي مبالغ مخصصة لبعض الفئات الاجتماعية بما فيها اصحاب الدخول المحدودة. – **نفقات ادارية:** والتي تهدف لتسيير المرافق العامة وتطوير الجهاز الاداري. – **نفقات عسكرية:** وهي نفقات مخصصة لبناء مرافق الدفاع والجيش. – **نفقات مالية:** كنفقات الدين العام والاوراق المالية والسندات المالية.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما يلي:

- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2007، ص ص:112،113.
- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص: 28،29.
- طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2009، ص:125.
- أعاد حمود القشي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، ط4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2011، ص: 43.

3. الأسباب الظاهرية والحقيقية لزيادة النفقات العامة:

تساهم كل من الأسباب الظاهرية والحقيقية في زيادة النفقات العامة وسيتم شرح ذلك فيما يلي:

1.3. الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة: نقصد بالزيادة الظاهرية تلك الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في الأعباء العامة التي يتحملها المكلفون ولم يتم اتفاق فقهاء المالية العامة في أدبياتها على تحديد الأسباب التي تؤدي الى هذه الزيادة الظاهرية في النفقات العامة غير أنه يمكن تحديد بما يأتي:

1.1.3. انخفاض قيمة النقود: ترتب على قيام الحروب وحدوث الأزمات الاقتصادية الدورية نتائج متعددة ألجأت الدول المختلفة إلى استخدام أسلوب الإصدار النقدي الجديد كوسيلة من وسائل تمويل نفقات الحروب الهائلة أو لعلاج الأزمات الاقتصادية عن طريق التوسع في الانفاق العام.

ولا شك أن المبالغة في هذا السلوك إلى درجة يتجاوز معه ما تحتفظ به الدولة من غطاء لعملياتها سيؤدي إلى حدوث آثار تضخمية ينتج عنها انخفاض في قيمة النقود ودفع الأسعار نحو ارتفاع بشكل يتناسب وحدة ونوع ذلك التضخم ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما تنسحب آثار ذلك إلى النفقات العامة فبسبب زيادتها.

ومن الملاحظ في ارتفاع الأسعار الناشئ عن انخفاض القيمة الشرائية لا تتأثر به جميع أنواع النفقات العامة بشكل واحد وإنما تختلف هذه الآثار باختلاف صيغة النفقة العامة.[1]

2.1.3. اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق اعداد الميزانية العامة): كانت تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها الإيدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها.

ومع إتباع مبدأ وحدة، أو عمومية الميزانية العامة، الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وايراداتها، دون تخصيص في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية، ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

3.1.3. زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: وقد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مرادها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى، أو استرداد جزء من إقليمها، ويترتب على هذه الزيادة الطبيعية، زيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، في هذه الحالات إذا تأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون

[1]– فتحي أحمد ذياب عواد، **مرجع سابق**، ص: 85.

حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان، دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية.[1]

2.3. الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة: ويقصد بالأسباب الحقيقية، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، ناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة وعن زيادة الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة، إذا ظلت مساحة الدولة وعدد سكانها بدون تغيير أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات، إلا أنه يمكن القول أن هناك أسبابا حقيقية تكمن في خلق الزيادة في النفقات العامة للدولة يمكن إجمالها في الأسباب التالية:

1.2.3. الأسباب الادارية: أدى التوسع في وظائف الدولة و ممارستها، إلى اتساع جهازها الاداري وزيادة عدد العاملين فيه، من عمال وموظفين، ورافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومما لاشك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء كان منها ثمنا لمشتريات الحكومة.

ومن العوامل الادارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة، سوء التنظيم الاداري وازدياد عدد العاملين وهي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول النامية ويزيد الأمر سوء انخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة في تلك الدول، وخاصة أن الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة عنصر العمل، مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين وزيادة حجم الأجور والرواتب المدفوعة وبالتالي زيادة النفقات العامة للدولة وهو ما يطلق عليه قانون باركنسون.[2]

2.2.3. الأسباب الاقتصادية: تأخذ الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة عدة مظاهر، نذكر منها:

- زيادة الثروة ينتج عنها زيادة الضرائب الخاصة مما يفسح المجال للإنفاق العام؛
- التوسع في إنشاء المشروعات العامة بما ينتج عنها صرف مبالغ معتبرة؛
- المنافسة الاقتصادية، من حيث الدعم المالي لبعض الصناعات الوطنية من أجل منافسة السلع الأجنبية.[3]

3.2.3. الأسباب الاجتماعية: إن تطور الصناعة وما يترتب على ذلك من الهجرة من القرى الى المدن وازدحام السكان بما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على المرافق العامة، حيث تمثل حاجات السكان المدن الأكبر نسبة من سكان الريف كما هو معلوم، وقد ساهم الوعي الاجتماعي والتعليم في توسع نشاطات الدولة حيث أصبحت الدولة تؤدي وظائفها لم تعرضها في العصور السابقة كتأمين الأفراد ضد البطالة

[1]– سوزي عبدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان، 2009، ص ص:65،66.

[2] – خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سابق**، ص:82.

[3] – محمد صفير بعلي، يسرى أبو العلاء، **مرجع سابق**، ص:48 .

والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، حيث نتج عن تولي الدولة هذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة في حجم النفقات العامة.[1]

4.2.3. الأسباب السياسية: لقد أدى شيوع المبادئ والنظم الديمقراطية وتوسع مسؤولية الدولة وعلاقتها الخارجية، ودرجة نقاء الأخلاق السياسية مؤخرا إلى نمو حجم النفقات العامة، حيث زيادة الاهتمام الدولة بالطبقات المحدودة الدخل وتوفير العديد من الخدمات اللازمة لها إلى جانب التعددية الضريبية (حيث لا تتعدد الأحزاب السياسية في أغلبية من الدول)، يقود الحزب الحاكم إلى تكثيف المشروعات الاجتماعية إرضاء للناخبين، وإلى الإفراط في التوظيف ما يصحبه تزايد في النفقات العامة، كما أن اعتماد مبدأ مسؤولية الدولة أمام الفقهاء كان له أثره في زيادة الإنفاق الحكومي لتحمل التعويضات التي قد تطالب بها الدولة، ومن ناحية أخرى فإن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وتطور أهميته في العصر الحديث بالإضافة إلى تعدد المنظمات على هذه المجالات، وزيادة على كل ذلك فإن انعدام القيم الاخلاقية عند بعض المسؤولين والعاملين (كالنزاهة والحرص على أموال الدولة) له أثره في زيادة نفقات الدولة.[2]

5.2.3. الأسباب المالية: لقد ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صيغة مالية نذكر منها:

- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية، بما لها من امتيازات السلطة العامة؛
- وجود فائض في الإيرادات؛
- الخروج على بعض القواعد التقليدية المالية العامة، مثل قاعدة وحدة الميزانية.[3]

[1] – أسماء عدة، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2016، ص:54 .

[2] – أسماء عدة، **مرجع سابق**، ص:54.

[3] – محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلاء، **مرجع سابق**، ص: 48.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة أحد وأهم أدوات السياسة المالية حيث تتكون المالية العامة من النفقات العامة والإيرادات العامة وهما يتصلان بالكميات المالية اللازمة لأداء الوظيفة المالية للدولة ولقد تزايدت هذه الإيرادات لأنها تعد هدف لتمويل النفقات العامة.

1. تعريف الإيرادات العامة:

تعددت التعاريف التي تناولت الإيرادات العامة إلا أنها أغلبها يصب في معنى واحد، وفي ما يلي بعض هذه التعاريف:

يمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها: "مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ".[1]

الإيرادات العامة يقصد بها مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام، حيث يتطلب القيام بتغطية النفقات العامة تدبير الموارد المالية اللازمة، وتحصل الدولة على هذه الموارد أساسا من الدخل القومي في حدود المقدرة المالية القومية، أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام، ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة في العصر الحديث وتنوعت أساليبها واختلفت طبيعتها لأنواع الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة.[2]

ويمكن القول أن الإيرادات العامة هي تلك المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة، لقاء تقديم خدماتها للجمهور، اضافة إلى أنها تشمل في جزء منها على المنح والمساعدات الأجنبية، التي تحصل عليها من الدول الصديقة والشقيقة أو من المؤسسات الدولية المانحة.

2. مصادر الإيرادات العامة:

ولقد تعددت مصادر الإيرادات العامة، وتنوعت أساليبها، واختلفت طبيعتها، تبعا لنوع الخدمة التي تقدمها الدولة حيث تحصل عليها كمقابل للخدمات التي تؤديها للأفراد ويتحقق لهم منها نفع معين، وقد درج كتاب المالية العامة، على تقسيم إيرادات الدولة، وفقا لمعايير متعددة، ويمكن أن نتناول هنا مصدريين مهمين مصادر عادية، ومصادر غير عادية.

1.2. المصادر العادية: تتمثل مصادر الإيرادات العادية في أملاك الدولة والضرائب والرسوم، ويمكن إيجازها في ما يلي:

[1] – مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية– مصر، 2004، ص:255.

[2] – محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2010، ص:21.

1.1.2. أملاك الدولة (الدومين): ويقصد بالدومين، مجموع الأموال التي تملكها الدولة سواء كانت منقولة أم غير منقولة، وسواء كانت ملكية الدولة لها عامة أم خاصة، ومن التعريف السابق، يقسم الدومين، وفقا لنوع ملكية الدولة للأموال المكونة له، إلى دومين عام وآخر خاص:

- **الدومين العام:** أي الأموال التي تملكها الدولة والأشخاص العامة، والتي تخضع لأحكام القانون العام، وتخصص للنفع العام، مثل ذلك الأنهار والموانئ والمدارس والطرق والحدائق العامة، وعادة لا تقتضي، الدولة ثمنا من الأفراد مقابل استعمالها لهذه الأموال، ومع ذلك فقد تفرض الدولة في حالات معينة رسوما للانتفاع بها.[1]
- **الدومين الخاص:** ويراد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع لأحكام القانون الخاص، فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره، كما يمكن للأفراد تملكه بالتقادم طويل الأجل، ويدر الدومين الخاص إيرادا ماليا، على عكس الدومين العام، وهو الوحيد الذي يعينه علماء المالية العامة، كمصدر من مصادر الإيرادات العامة.[2]

2.1.2. الضرائب: بالنسبة للضرائب باعتبارها أقدم مصادر الإيراد العام، فإنها تطورت في شكلها وصورها وفي أنواعها سواء ذلك من حيث الطبيعة أو الهدف إلا أن هذا لا ينفي أنها على اختلاف أنواعها تعتبر استقطاع جبري ملزم من السلطة العامة على دخول وثروات الوحدات الاقتصادية.

لذلك فهي من الإيرادات التقليدية للدولة أي إيرادات السلطة السيادية التي لا يدخل فيها عامل الاختيار والمفاضلة من جانب الوحدات الاقتصادية التي تفرض عليها هذه الضرائب ومن ثم فليس من حق تلك الوحدات رفض تحمل أي عبء ضريبي يعتبر بمثابة إسهام منها في تحصيل جزء من تغطية النفقات العامة وخدمة الاقتصاد القومي فضلا عن أن القطاع الضريبي لا يترتب عليه أي استيراد بمعنى لا يمكن أن يحصل ثانيا على قيمة ما دفعه من ضرائب لهم في صورة خدمات عامة يستفيد منها المجتمع بأسره.[3]

3.1.2. الرسم: يعد الرسم أحد الاقتطاعات النقدية التي تتحصل عليها الدولة من طرف المواطنين نظير الخدمة التي تقدمها لهم، فالرسم هو مبلغ إلزامي يدفعه المستفيدون إلى الدولة أو الولاية أو البلدية مقابل خدمة معينة ذات نفع عام أو خاص، ومن أهم خصائصه أنه يدفع نقدا مقابل الخدمة المقدمة.[4]

---

[1] – حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، 2006، ص:283.

[2] – عادل أحمد حسين، مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد العام المالية العامة**، ط1، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية– مصر،1990، ص ص:230،231.

[3] – محمد عبد المنعم عمر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية،– مصر، ص ص: 116،117.

[4] – المرسى السيد الحجازي، **مبادئ الاقتصاد العام الضرائب والموازنة العامة**، (الكتاب الثاني)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية– مصر، 2000، ص:26.

4.1.2. الغرامة: الغرامة هي مبلغ من المال تقره الدولة على أي شخص يخالف القانون مثل مخالفة بناء أو مخالفة قواعد المرور، فالغرامة ضريبة لمن يخطئ، والضريبة غرامة لمن لا يخطئ.[1]

5.1.2 الإتاوات: تختلف الإتاوة عن كل من الضريبة والرسم في بعض الأوجه وتتشابه معها في الأوجه الأخرى ويمكن تعريفها على أنها المقابل الذي يدفعه صاحب العقار أو الثروة بسبب ارتفاع قيمة ملكه المُترتب عن قيام الدولة بمشاريع عامة كتعبيد طريق أو إقامة سد يؤثر على قيمة الأراضي المجاورة، مما يقتضي أن يساهم المستفيد، بقسط ما في النفقات التي تحتملها الدولة.[2]

2.2. المصادر الغير عادية: فيما يخص المصادر الغير عادية نجد القروض العامة والإصدار النقدي، ويمكن إيجازها في النقاط التالية أهمها:

1.2.2. القروض العامة: بخلاف الضرائب التي تمثل مصدرا إلزاميا والرسوم التي تشكل مصدرا تعاقديا للتمويل الحكومي، فإن القروض العامة تشكل مصدرا ائتمانيا للتمويل الحكومي يصاحبه وعد بسداد القرض وفوائده خلال فترة زمنية معينة، ومع تزايد الحاجة للتمويل بفعل التزايد المستمر في الإنفاق العام، لم تعد مصادر التمويل التقليدية كالضرائب والرسوم كافية لتغطية الإنفاق العام، وأصبح ثم استخدام التمويل بالعجز ومن ثم للجوء الحكومة للاقتراض أمرا حتميا.[3]

ويعرف القرض العام على أنه مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طوال مدة القرض وفقا لشروطه.[4]

2.2.2. الاصدار النقدي: تتجسد في تدخل البنك المركزي في السوق المالية لشراء أو بيع مختلف السندات المالية وخاصة السندات الحكومية فإذا رغب البنك المركزي في الزيادة في مقادير النقود المتداولة تراه يتقدم للسوق فيشتري القيم الحكومية ويضخ مقابل ذلك نقودا في السوق الشيء الذي يؤدي إلى رواجها ووفرتها وهذا ما يقوم به البنك المركزي في فترات الانكماش حيث يحاول أن يحدث نوعا من الإنعاش الاقتصادي عندما ينزل إلى السوق كمشتري، الشيء الذي يساعد البنوك على سيولة اضافية والقيام بقرض الاقتصاد الوطني، أما إذا أراد البنك المركزي التقليل من حجم النقود المتداولة (فترة التضخم)، فما عليه إلا أن ينزل إلى السوق كبائع للسندات، الشيء الذي يمكنه من ابتلاع النقود المتداولة الاضافية فينقص حجم العملية وتنقص امكانية قروض البنوك. [5]

---

[1] – عبد الله خبابة، **الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية– مصر، 2016، ص:199.

[2] – محمد عبد المنعم عمر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية،– مصر، 1999، ص ص: 119،120.

[3] – عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد المالي العام**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية– مصر،2010، ص– ص:472–474.

[4] – عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، 1987، ص:166.

[5] – عبد الله خبابة، **مرجع سابق**، ص: 205.

إن سياسية السوق المفتوحة تهدف من الناحية النقدية الى تغيير حجم النقود وتغيير حجم القروض، وقد تهدف من الناحية التمويلية إلى قيام البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية لأن شراء السندات العمومية من طرف البنك المركزي يعتبر احدى وسائل التمويل.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

تكتسي الموازنة العامة للدولة أهمية بالغة باعتبارها ترجمة مالية لخطة الحكومة لفترة مقبلة، إذ تعبر عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة خلال فترة زمنية لا تتعد السنة.

1. تعريف الموازنة العامة:

لقد تعددت التعاريف العلمية للموازنة العامة ورغم اختلافها في بعض الجوانب إلا أن جوانب الانفاق أكثر، فثمة تعريف ينظر إلى الموازنة العامة للدولة على أنها "بيان تقديري لنفقات الحكومة وإيراداتها خلال فترة قادمة محددة من الزمن وإجازة هذا البيان من السلطة".[1]

ويمكن تعريفها أيضا على أنها: "تقدير تفعيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمد من السلطة التشريعية المختصة، يمثل تعبيرا ماليا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع الى تحقيقها".[2]

ومن التعريفين السابقين يمكن إعطاء تعريف شامل للموازنة العامة على أنها تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية، يقرر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق مختلف أهداف المجتمع.

2. مبادئ الموازنة العامة:

تقوم الموازنة العامة على جملة من المبادئ كمبدأ السنوية ومبدأ الوحدة ومبدأ العمومية ومبدأ التوازن وعدم التخصيص، يمكن إيجازها في ما يلي:

1.2. مبدأ السنوية: وهذا يعني أن جميع ما جاء في الموازنة يجب أن ينفذ خلال سنة واحدة، وفيما يتعلق ببداية ونهاية السنة المالية فإنه لا يشترط أن ترتبط ببداية السنة الميلادية، وإنما يتحدد ذلك بحسب مقتضيات النشاط المالي للدولة ومن هنا فإن الدول تختلف في بداية ونهاية السنة المالية الخاصة لكل منها.

2.2.مبدأ العمومية: وهو أن تدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات وجميع المصروفات ولا يجيز إجراء المقاصة، حيث تتضح حاليا جميع عناصر الإيرادات وجميع عناصر المصروفات ودون أن تتم

[1] – عاطف وليم أندرواس، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية– مصر، 2009، ص:523.

[2] – جمال لعمارة، **تمويل عجز الموازنة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص:75.

مقاصة بين المصروفات والإيرادات وإظهار الرصيد المعبر عن زيادة المصروفات عن الايرادات او العكس.

3.2. مبدأ الوحدة: معناه أن تدرج كافة إيرادات ومصروفات الدولة في وثيقة واحدة وبتعبير آخر فإن هذا المبدأ يعني وحدة الوثيقة التي تظهر فيها الأعباء والإيرادات لكي تكون سهلة العرض.

4.2. مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، وتأسيسها على ذلك فلا تعتبر الموازنة محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة، فهذا يعبر عن عجز في الموازنة، وكذلك في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة فهي تعبر عن وجود فائض بالموازنة العامة.

5.2. مبدأ عدم التخصيص: المقصود بمبدأ عدم التخصيص، هو أن لا يخصص نوع معين من الإيراد على نوع معين من الإنفاق، وهذا يعني أن تقوم الدولة بمواجهة جميع مصروفاتها بواسطة جميع إيراداتها، وأن لا تخصص بعض الإيرادات لأنواع معينة من المصروفات، كما لو خصص إيراد الرسوم الجامعية على تغطية المصروفات الخاصة بالجامعة، أو تخصص حصيلة رسوم السيارات لإنشاء الطرق وصيانتها.[1]

3. مراحل إعداد الميزانية العامة:

المقصود بدورة الميزانية تلك المراحل التي تمر بها الميزانية من إعداد وتنفيذ ومراقبة، ثم تكرار نفس الخطوات لفترات زمنية مستقبلية أخرى.

1.3. إعداد واعتماد الميزانية: المقصود بمرحلة الإعداد هو تحفيز الميزانية عن طريق وضع تقديرات للنفقات وما يلزمها من إيرادات مقدرة، وكما كان أساس هذه المرحلة هو التقدير فيجب التزام الدقة إلى أقصى حد حتى لا يحصل خلل عند الشروع في تنفيذها، فينتج عن ذلك آثار سلبية كان يمكن تجنبها في مرحلة الاعداد.

تبدأ عملية الإعداد من القاعدة إلى القمة، فتبدأ بالوحدات إلى أن تنتهي إلى الوزارات، التي تدفعها إلى وزارة المالية، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة الموازنة المرفوعة إليها للتأكد من صحة التقديرات وكذلك صحة الأسس التي تبنى عليها التقديرات، وعدم المغالاة أو النقص في عناصر الإنفاق أو الإيرادات المفتوحة، ثم تعد الموازنة العامة للدولة وتتولى عرضها السلطة التشريعية لمناقشتها وفحص أوجه الإنفاق وأوجه الإيرادات، وما يترتب على ذلك من فرض ضرائب جديدة أو إنشاء قروض عامة وقد يعتمد مشروع الموازنة على ما هو عليه أو تجرى عليه مجموعة من التعديلات.

[1] – حياة بن اسماعيل، **تطوير ايرادات الموازنة العامة**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية– مصر، 2009، ص ص: 8،9.

2.3. تنفيذ الميزانية: يقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها مسؤولية التنفيذ، وتقوم من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، ويلاحظ أن التنفيذ الفعلي يمثل الإيرادات والمصروفات الفعلية التي تتم خلال السنة المالية، وما ورد من إيرادات ومصروفات تمت عن طريق التقدير ويتمثل في:

1.2.3. خطأ في تقدير الإيرادات: في مرحلة التنفيذ قد يحدث إلا تطابق الإيرادات المحصلة فعلا مع الإيرادات الواردة في الميزانية العامة لنفس السنة فقد يحدث الاتي:

- نقص الإيراد الفعلي عن المقدر؛
- زيادة الإيراد الفعلي عن المقدر.

2.2.3. خطأ في تقدير النفقات: فقد يحدث خطأ في تقدير النفقات يكشف وقت التنفيذ، بحيث يقل الاعتماد المخصص لباب معين عن المصروف الفعلي، وفي هذه الحالة تلجأ السلطة من خلال وزارة المالية إلى السلطة التشريعية لموافقتها على اعتماد إضافي لتغطية هذا العجز وبشروط معقدة.

3.3. مراقبة تنفيذ الميزانية: أي أن الاتفاق بالشكل الذي ارتضاه البرلمان باعتباره الممول الأعلى للدولة فيما حددته من إيرادات عامة على أساس جزء من دخول أفراد الشعب، وقد تكون مراقبة تنفيذ الميزانية سابقة على التنفيذ، والرقابة على تنفيذ الميزانية قد تكون رقابة إدارية، أو رقابة الأجهزة المستقلة، وذلك فضلا عن الرقابة السابقة على تنفيذ الميزانية والرقابة اللاحقة لها.[1]

ومن ما سبق التطرق إليه في هذا المبحث يمكن القول أن للسياسة المالية مجموعة من الأدوات تستخدمها الدول والحكومات من أجل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال استعمالها للسياسة الضريبية، والإنفاق العام، والموازنة العامة، وذلك من تحقيق جملة من الأهداف كالاقتصادية والاجتماعية...إلخ.

[1] – عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، دار مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية– مصر، 2009، ص– ص: 264–267.

خلاصة الفصل:

من خلال التطرق للسياسة المالية تبين أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير الإيرادات العامة، وتستخدم إما لمعالجة فجوة الركود وذلك بزيادة مستوى الإنفاق الحكومي، أو منح إعفاءات ضريبية، أو الحالتين معا، وهنا يطلق عليها اسم السياسة المالية التوسعية، أو تستخدم لمعالجة فجوة التضخم وذلك عن طريق تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي، أو رفع معدلات الضرائب، أو الحالتين معا، وهنا تسمى بالسياسة المالية الانكماشية.

أما أدواتها فيمكن حصرها في السياسة الضريبية، سياسة النفقات العامة، وسياسة عجز الموازنة، وتسعى السياسة المالية من خلال هذه الأدوات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في التوازنات على مختلف الأصعدة المالية، الاجتماعية، الاقتصادية....إلخ.

الفصل الثاني:

الاطار النظري للإنفاق الاستهلاكي

تمهيد:

تعد أسواق السلع والخدمات من أهم الأسوق في اقتصاد أي بلد، إذ يساعد على إشباع حاجات ورغبات الأطراف المتدخلة فيه، بالإضافة إلى دوره الجوهري في الاقتصاد كونه حلقة الوصل بين كل من المنتجين(البائعين) والمستهلكين(المشترين)، أو بتعبير آخر يعكس مدى قوة الجهاز الإنتاجي للدولة، وفي هذا السياق فإن سوق السلع والخدمات يتأثر بالعديد من المتغيرات والمؤشرات ومن أهمها الإنفاق الاستهلاكي، وهذا الأخير يعد المحدد الرئيسي والأساسي في هذا السوق لكونه ظاهرة اقتصادية يمارسها الأفراد من أجل تحقيق رغباتهم ومتطلباتهم الأساسية المختلفة ويعتبر الإنفاق الاستهلاكي من أهم المؤشرات الاقتصادية للمجتمع.

ومن أجل الإلمام بمفهوم سوق السلع والخدمات والإنفاق الاستهلاكي سيتم تناول المبحثين المواليين:

- **المبحث الأول:** مدخل لسوق السلع والخدمات؛
- **المبحث الثاني:** مفاهيم عامة حول الإنفاق الاستهلاكي.

المبحث الأول: مدخل لسوق السلع والخدمات

تواجه كافة المجتمعات ندرة في الموارد الانتاجية المتاحة لها، وبالتالي فهي جميعا تعاني من المشكلات الرئيسية الثلاثة(ماذا ننتج؟، وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟) بغض النظر عن النظام الاقتصادي السائد، ولكنها لا تختلف فيما بينها في طريقة معالجتها لتلك المشكلات، وفي ظل النظام الاقتصادي المختلط، كما هو الحال الآن، فإن هذه المشكلات تتم معالجتها عن طريق نظام السوق وآلية السعر، ومع تدخل الحكومة في مجالات معينة من النشاط الاقتصادي، وللإلمام بالسوق بشكل موسع سيتم الوقوف في البداية على مختلف جزئيها ومن ثم تحليل جانبي العرض والطلب فيه بشكل من التفصيل من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: مفهوم سوق السلع والخدمات

إن هدف السوق هو تعظيم الأرباح وخاصة تلبية حاجيات الأفراد المختلفة ولتوضيح ذلك لابد من التطرق إلى عدة تعاريف للسوق كما يلي:

1. تعريف سوق السلع والخدمات:

لسوق السلع والخدمات العديد من التعاريف يمكن ذكرها في ما يلي:

يقصد بالسوق المكان الذي تتم فيها المبادلات التجارية بين البائعين والمشترين، ويمكن تحديد السوق جغرافيا (سوق السمك، سوق الحيوانات) كما يمكن أن يكون مجردًا (سوق الصرف)، ويختلف معنى السوق لدى الشخص العادي(المفهوم الضيق) عن معنى السوق في الاقتصاد(المفهوم الواسع)؛ فالسوق في مفهومه الضيق هو ذلك المكان الذي يذهب إليه الناس لشراء حاجياتهم المختلفة من السلع والخدمات، أما في مفهومه الواسع فهو عبارة عن مجموعة من المشترين(**buyers**) والبائعين (**sellers**) الذين يرغبون في شراء وبيع سلعة ما، وتطور السوق ليتجاوز حيزه الجغرافي إذ أصبح البيع والشراء يتم عن بعد باستخدام تكنولوجيات التواصل التقليدية والحديثة.[1]

كما يمكن تعريف السوق على أنه مجموعة العلاقات الاقتصادية بين البائع والمشتري لسلعة أو خدمة ما.[2]

ويتميز سوق السلع والخدمات بمجموعة من الخصائص، نوجزها في ما يلي:[3]

- وجود بائعين ومشترين؛
- درجة التأثير على السعر؛
- طبيعة السلعة المتداولة في السوق؛

---

[1] – ترجمة وردية واشد، **مدخل الى الاقتصاد الجزئي**، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت –لبنان، 2008، ص:13.

[2]- David Bego et Autres, **Micro Economie**, 2 Deuxième Edition, CAMPUS DUNOD, paris , 2002, P: 34.

[3] – محمد محمود النصر، عبد الله محمد شامية، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2005، ص :57.

- سعر السوق؛
- الظروف والعوائق التي تتم في ظلها عملية التبادل والدخول إلى السوق.

2. أنواع السلع والخدمات:

السلع والخدمات هي السلع الاستهلاكية الموجهة بشكل نهائي إلى المستهلك، حيث تشبع حاجياته الانسانية بصفة مباشرة دون الحاجة الى عمليات تحويلية تجرى عليها كالخبز والملابس...إلخ، وللسلع عدة أنواع تتمثل في ما يلي:

1.2. السلع الحرة والسلع الاقتصادية: السلع الحرة هي تلك السلع التي يمكن الحصول عليها دون مقابل، أي يمكن للفرد إشباع رغباته منها بلا حدود أو قيود، أما السلع الاقتصادية فهي تلك السلع التي لا يمكن للفرد الحصول عليها إلا بدفع مقابل لها، وتشمل هذه السلع غالبية السلع التي يتعامل بها الأفراد، وتنقسم السلع الاقتصادية بدورها الى ما يلي:

1.1.2. السلع الضرورية: ويقصد بالسلع الضرورية تلك السلع التي لا يمكن للفرد الاستغناء عنها وهي السلع التي تلبي الحاجات الأساسية للفرد.

2.1.2. السلع الكمالية: أما السلع الكمالية فهي تلك السلع التي يستطيع الفرد الاستغناء عنها عند عدم قدرته على الحصول عليها مثل السيارة...الخ.[1]

2.2. السلع البديلة والسلع المكملة: السلع البديلة هي السلع التي تتنافس على إشباع حاجة معنية لدى المستهلك والسلع البديلة تحل محل بعضها البعض بدرجة أو بأخرى، أما السلع المكملة فهي السلع التي تستخدم معا أو تكمل بعضها البعض من أجل إشباع حاجة معينة لدى المستهلك.[2]

3.2. السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية: السلع الاستهلاكية هي تلك السلع التي تستخدم لإشباع حاجات الافراد المعيشية، وهي تفنى بالاستعمال، كذلك تتصف السلع الاستهلاكية بأننا لا نحصل منها على عائد، أما السلع الاستثمارية فيقصد بها تلك السلع التي تستخدم في توليد الدخل، أي نحصل من ورائها على عائد(عكس الحال في السلع الاستهلاكية، وتستخدم العديد من المرات).

4.2. السلع العامة والسلع الخاصة: السلع العامة هي تلك السلع التي يستطيع أي مواطن استخدامها، فالطرق والحدائق العامة تعد من السلع العامة لأنك تستطيع استخدامها دون استئذان أحد، كذلك تستطيع استخدام وسائل المواصلات العامة بمجرد دفع الأجرة المحددة لذلك، أما سيارتك الخاصة فلا يستطيع أحد استخدامها دون أن تسمح له بذلك، وهكذا نجد أن السلع الخاصة هي السلع التي يمتلكها الفرد، ولا يمكن لأحد استعمالها دون موافقة.[3]

---

[1] – محمد صفوف قابيل، **الاقتصاد الجزئي**، ص ص: 47،48.

[2] – إيمان محمد محب زكي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية– مصر، 1997، ص:23.

[3] – محمد صفوق قابيل، **مرجع سابق**، ص– ص: 50-52.

3. أنواع الأسواق في سوق السلع والخدمات:

يمكن التمييز بين أربعة أشكال من السوق هي:

جدول رقم(2-1): يوضح نوع كل سوق وخصائصه

العنصر	البيان
سوق المنافسة الكاملة	يقصد بسوق المنافسة الكاملة وجود عدد كبير من البائعين والمشترين لسلعة معينة، وكذلك وجود الحرية الكاملة للدخول والخروج من وإلى السوق، وكذلك تجانس السلع المباعة.
السوق الاحتكارية	يقصد بسوق الاحتكار وجود بائع واحد لسلعة ما عند سعر معين يحدده المحتكر، وذلك لعدم وجود بدائل لتلك السلعة في هذا السوق.
سوق المنافسة الاحتكارية	يجمع هذا السوق بين خصائص سوق المنافسة التامة والسوق الاحتكارية، ويتميز بوجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة وتجانس السلع المنتجة وسهولة الدخول والخروج من وإلى السوق بكل حرية.
سوق القلة (التامة والغير تامة)	يقصد بسوق القلة وجود عدد قليل من البائعين مقابل عدد كبير المشترين لسلعة ما، وقد تكون السلع المعروضة متجانسة، بالإضافة إلى وجود صعوبة للدخول والخروج من وإلى هذا السوق.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما يلي:

- عيسى خليفي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2013، ص:187.
- عبد الحليم كراجة وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن،2001، ص ص: 30، 31.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية– مصر، 2003، ص: 390.

4. وظائف سوق السلع والخدمات:

هناك وظائف هامة وأساسية لسوق السلع والخدمات وتختلف هذه الوظائف تبعا للنظام الاقتصادي السائد، وأهم هذه الوظائف هي: [1]

- يحدد السوق قيم السلع والخدمات وتعتبر الأسعار مقياس للقيمة وموجة للإنتاج؛
- يعمل السوق على تنظيم الانتاج وذلك من خلال التكاليف، بمعنى آخر أن المنتجين يحاولون إنتاج السلع والخدمات بأقل التكاليف الممكنة عن طريق التخصص الأمثل للموارد؛
- توزيع الناتج، وهذه الوظيفة تعتمد على مفهوم أن الأفراد يستلموا دخولا طبقا لمقدار إنتاجهم من السلع والخدمات، ويكونوا تبعا لذلك هم الأكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات من غيرهم؛

[1] – مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2013، ص ص: 233،234.

- يقوم السوق بالتقنين والذي هو جوهر التسعيرة، أي تغيير الاستهلاك طبعا لما هو موجود من الانتاج.

ومن ما سبق يمكن القول أن سوق السلع والخدمات يلعب دورا اساسيا في الاقتصاد وذلك من خلال الجمع بين مختلف الأعوان الاقتصاديين بشكل عام، والمنتجين والمستهلكين بشكل خاص، ويمكن الحكم على قوة أي اقتصاد من خلال هذا السوق إذ يبين لنا مدى قدرة الدول على الإنتاج وتوزيعه سواء داخل البلد وخارجه من جهة؛ ومن جهة أخرى وجود تفاعل بين قوى العرض والطلب.

المطلب الثاني: الطلب والعرض في سوق السلع والخدمات

كما تم تعريف السوق فيما سبق على أنه ملتقى تفاعل قوى الطلب والعرض، من خلال تواجد مجموعات البائعين ويمثلون جانب العرض والمشترين يمثلون جانب الطلب في مكان معين، يمكن تفصيلهما من خلال الآتي:

1. الطلب في سوق السلع والخدمات:

للطلب العديد من التعاريف يمكن ذكر البعض منها كما يلي:

1.1. تعريف الطلب في سوق السلع والخدمات: يقصد بالطلب على سلعة أو خدمة ما بأنه: " قائمة أو جدول بين كميات التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها عند الأثمان المختلفة في فترة زمنية محددة، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها"، ويمكن دراسة الطلب بتحديد أنواعه:

- **الطلب الفعال (الايجابي):** ويتحقق بوجود الرغبة والقدرة على الشراء.
- **الطلب غير الفعال (السلبي):** ويتحقق بعدم وجود القدرة أو الرغبة على الشراء أو بعدم وجود كلامها.[1]

ويتضح لنا أن الطلب يمثل العلاقة بين سعر سلعة ما مع الكمية المطلوبة منها، وهو ليس رقما ثابتا وإنما يدل على الكيفية التي تتفاعل بها الكمية المشترات من السلعة مع سعرها، بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويشير الطلب على سلعة ما خلال فترة زمنية معينة إلى اختلاف الكمية المطلوبة من تلك السلعة نتيجة التغيرات التي تحدث في سعرها، بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهو ما يعني تجاهل تأثير جميع العوامل الأخرى المتوقع تأثيرها على قرار الشراء أكثر من السعر مثل الدخل المتاح **(Available income)**، والثروة **(Wealth)**، وتفضيلات المستهلك **(Preferences)**، وأذواق المستهلكين **(Tastes)**.[2]

[1] – هيثم الزغبي وآخرون، **أسس ومبادئ الاقتصاد الجزئي بين النظرية والتطبيق**، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص:41.

[2] – إياد عبد الفتاح النسور، **تحليل الاقتصاد الجزئي "مفاهيم ونظريات وتطبيقات"**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن،2009، ص :76.

2.1. منحنى الطلب على السلعة: يأخذ منحنى الطلب على سلعة ما شكلا شاقوليا كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم(2-1): يوضح منحنى الطلب على سلعة معينة

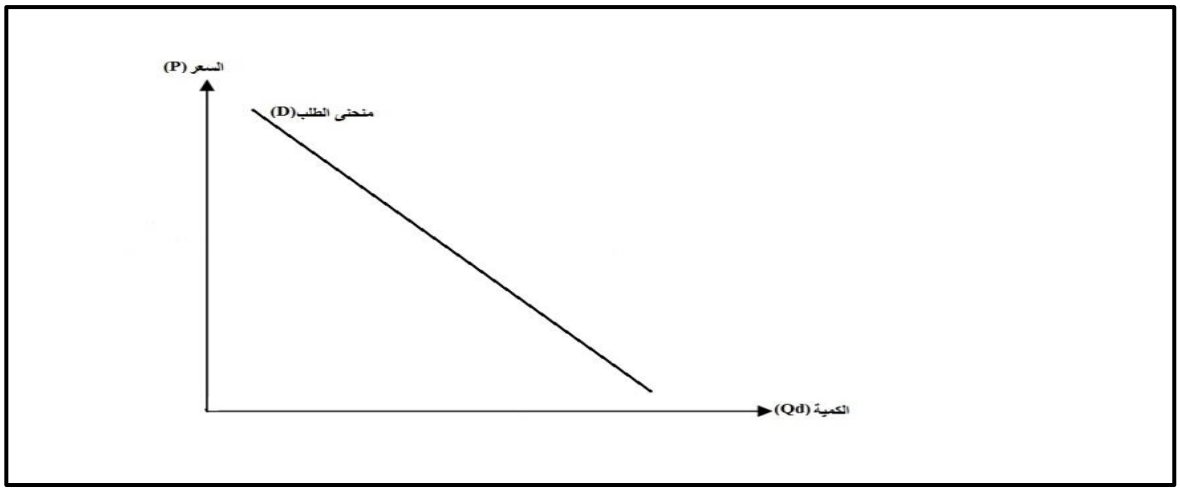

المصدر: – إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، **النظرية الاقتصادية الجزئية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،2001،ص:34.

من الشكل أعلاه يتضح لنا أن التغير في سعر السلعة يؤدي الى تغير الكمية المطلوبة منها وفي الاتجاه العكسي، ويمثل ذلك بيانيا بالتحرك من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب، وهذا هو ما نعنيه بالتغير في الكمية المطلوبة، تمييزا له عن التغير في الطلب على السلعة والذي يتمثل في انتقال منحنى الطلب بأكمله.[1]

3.1. دالة الطلب: هي الدالة التي توضح العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة عند سعر معين في فترة زمنية معينة. ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$Q_d=a+bP$$

حيث أن:

- **(Qd)** الكمية المطلوبة من السلعة؛
- **(P)** سعر السلعة؛
- **(a)** الكمية المطلوبة من السلعة عندما يكون ثمنها صفرا؛
- **(b)** ميل الدالة.

ويتأثر الطلب بمجموعة من العوامل يمكن إيجازها في ما يلي:

- سعر السلعة المطلوبة نفسها؛ وأسعار السلع البديلة والسلع المكملة؛
- الدخل النقدي للمستهلك وأذواقه وعاداته.[2]

[1] – إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، **النظرية الاقتصادية الجزئية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001، ص: 34.

[2] - إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 34.

2. العرض في سوق السلع والخدمات:

في سوق السلع والخدمات لابد من وجود أطراف تتفاعل في ما بينها من أجل إشباع حاجات الأفراد، وفي ما يلي نتطرق لتعريف جانب العرض ودالته:

1.2. تعريف العرض في سوق السلع والخدمات: يمكن تعريف عرض السوق أو العرض الكلي للسلعة أو الخدمة على أنه عبارة عن مجموع الكميات المعروضة من السلع والخدمات من قبل جميع المنتجين لها عند المستويات المختلفة للسعر في فترة زمنية معينة، وبناء على ذلك فإن الكميات المعروضة من السلع والخدمات في السوق تتحدد بعدد العارضين لها في السوق، كما أنها تعتمد على نفس العوامل التي من شأنها أن تحدد العرض الفردي للسلعة.[1]

ويتضح لنا من ما سبق أن العرض هو العلاقة بين كمية السلعة المرغوب إنتاجها أو بيعها عند كل سعر ممكن لهذه السلعة، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، ويمكن استنتاج ما يلي:

- إن شرط بقاء العوامل الأخرى على حالها يعني أن كل العوامل بخلاف السعر والتي يمكن أن تؤثر في جانب العرض يمكن أن تعتبر كثوابت، ويتضح لنا أن العوامل الأساسية في هذا الصدد تكون هي الفن الانتاجي وأسعار عوامل الانتاج (المواد الخام، العمل، رأس المال) وبمعنى آخر التكاليف.
- العرض يجب أن يقاس على أساس فترة زمنية معينة.

2.2. دالة العرض: هي العلاقة التي تعبر عن الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة ما عند سعر معين في فترة زمنية معينة ويمكن صياغتها وفقا للعلاقة التالية:[2]

$$Q_S = Q_S(P)$$

حيث أن:

- **(Qs):** يمثل الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة ما في فترة معينة؛
- **(p):** يمثل سعر السلعة أو الخدمة المعروضة في فترة زمنية معينة.

3.2. منحنى العرض: يكون منحى العرض عكس منحى الطلب أي أنه يكون من الأعلى إلى الأسفل، كما هو مبين في الشكل الموالي:

[1] – ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:38.

[2] - أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الجزئي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، 2009، ص:58.

شكل رقم(2-2): يبين منحنى العرض في سوق السلع والخدمات

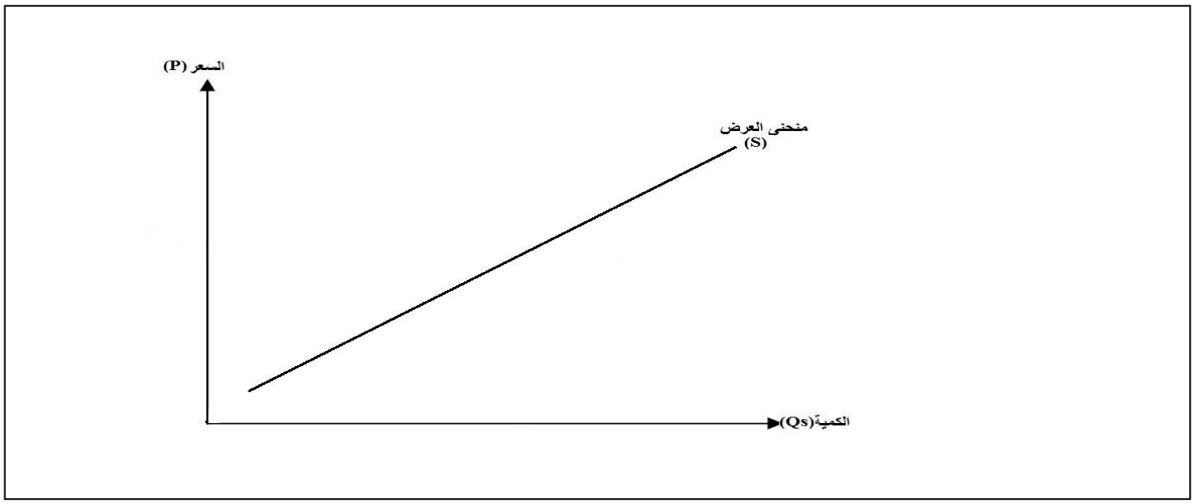

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصاد الجزئي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:38.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن منحنى العرض على سلعة ما يكون تصاعديا من الأسفل إلى الأعلى عكس منحنى الطلب، وهذا راجع إلى كون العارضين سواء كانوا بائعين او منتجين يرغبون في بيع المزيد من السلع والخدمات عند ارتفاع الاسعار، والعكس صحيح، وبالتالي كلما زاد الطلب وارتفعت الاسعار زاد العرض.

وبعد التطرق إلى جانب العرض نكون بذلك قد استوفينا كلا الأطراف المتفاعلة في سوق السلع والخدمات والتي من خلالها يحصل التوازن على مستوى السوق.

المطلب الثالث: التوازن في سوق السلع والخدمات

يحدث التوازن في سوق السلع والخدمات عند تقاطع منحنى العرض والطلب عند نقطة معينة وفي فترة زمنية معينة، تتحدد لنا من خلالها كمية وسعر التوازن، كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم(2-3): يوضح التوازن في سوق السلع والخدمات

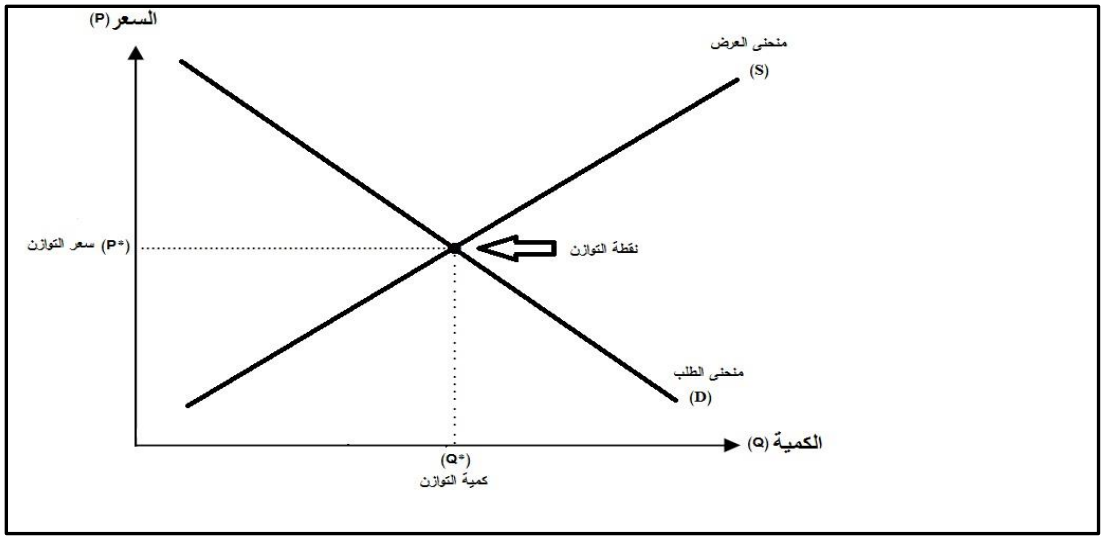

المصدر: عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص:15.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن التوازن في سوق السلع والخدمات يحدث عند تقاطع منحنى العرض و منحنى الطلب في لحظة زمنية ما، وتسمى بنقطة التوازن وتوليفتها سعر وكمية التوازن.

أما الكيفية التي يتم بها الوصول الى التوازن فهي موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم(2-4): يوضح طرق الوصول لحالة التوازن في سوق السلع والخدمات

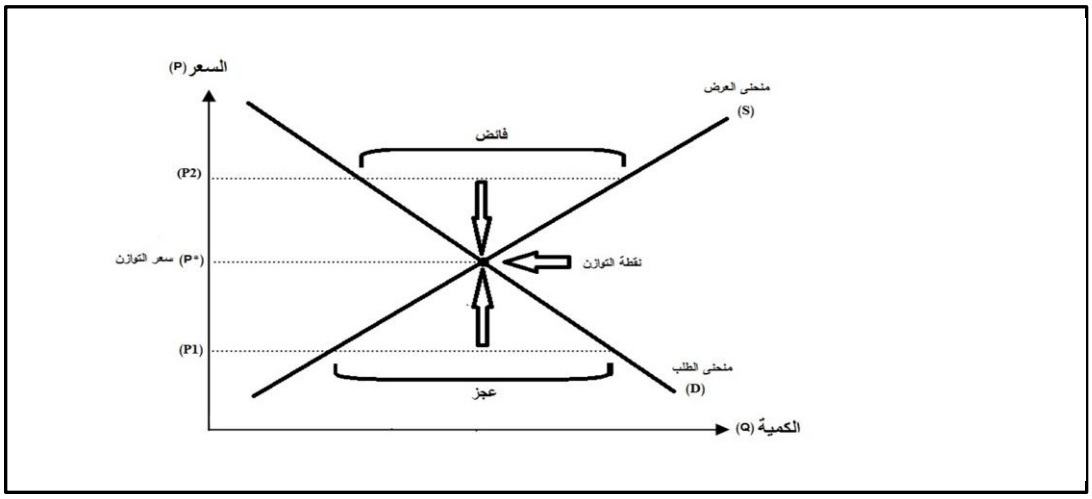

المصدر: عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001،ص: 15.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه عند السعر **(P1)** فإن الكمية المطلوبة من السلعة تكون أكبر من الكمية المعروضة منها وهذا يعني أن السوق يعاني من نقص **(Shortage)** كبير في العرض وهذا ما يؤدي إلى تنافس المشترين في الحصول على السلعة مما يؤدي إلى رفع سعرها، أما كان السعر السائد في السوق هو **(P2)** فنلاحظ أن الكمية المعروضة من السلعة تكون أكبر من الكمية المطلوبة منها وهذا ما يؤدي إلى خلق فائض **(Surplus)** في العرض؛ ومن أجل تصريف هذا الفائض لابد من تخفيض سعر السلعة، وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة تتمثل في نقطة تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب وتسمى هذه النقطة بنقطة التوازن وبواسطة نقطة التوازن هذه يتم تحديد كل من سعر التوازن (P^*) وكمية التوازن(Q^*).[1]

ومن مما سبق يمكن القول بأن التوازن في سوق السلع والخدمات يحدث عندما تتفاعل قوى العرض والطلب في هذا السوق، أما في حالة عدم التفاعل بين هذين الجانبين(العرض والطلب)، تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، أو عن طريق استخدام السياسة المالية الانكماشية المتمثلة في تخفيض مستوى الإنفاق العام ورفع الضرائب، أو المزج بين الحالتين معا وهذا تم التطرق إليه في الفصل الأول.

كما أن هناك عوامل عدة تساهم بشكل كبير في قيام سوق السلع والخدمات، وعلى رأسها الاستهلاك الذي يعبر عن الطلب في هذا السوق وللإلمام بهذا المصطلح من الجانب النظري سيم التطرق إليه في المبحث الثاني.

[1] عمر صخري، **مرجع سابق**، ص ص:15،16.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الانفاق الاستهلاكي

يعتبر الاستهلاك ظاهرة اقتصادية هامة فهو أحد مقومات ومكونات النشاط الاقتصادي، ويشكل أهم جوانبه الأساسية، فالاستهلاك يمارسه الأعوان الاقتصاديون بغية تحقيق رغباتهم وسد حاجتهم الأساسية، وبما أن قطاع العائلات جزء مهم يمارس الاستهلاك فإنه يعتبر من القطاعات الاقتصادية التي لها دور فعال في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : تعريف الانفاق الاستهلاكي وأنواعه ومحدداته

يشكل الإنفاق الاستهلاكي واحدا من أهم جوانب النشاط الاقتصادي على الاطلاق لأنه يتصل مباشرة بعملية اشباع الحاجات، كما يشكل المحور الرئيسي الذي يوجه جوانب النشاط الاقتصادي الأسري وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف الإنفاق الاستهلاكي وأنواعه ومحدداته.

1. تعريف الانفاق الاستهلاكي:

للإنفاق الاستهلاكي العديد من التعاريف أهمها:

يقصد بالإنفاق الاستهلاكي ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية، التي تشبع الحاجة وتحقق المنفعة ويشكل الإنفاق الاستهلاكي الجزء الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي، فهو يستحوذ على ما يزيد عن (75%) من الناتج القومي لمختلف الدول ويتوقف المبلغ الذي يخصصه المجتمع للاستهلاك على العوامل التالية :[1]

- حجم الدخل القومي المتاح؛
- الظروف والعوامل الموضوعية التي تحيط بالدخل القومي؛
- الحاجات الشخصية والدوافع النفسية وعادات وتقاليد افراد المجتمع، القواعد التي تحكم توزيع الدخل القومي فيما بين افراد وطبقات المجتمع .

يعرف الإنفاق الاستهلاكي على أنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه من قبل المجتمع على السلع والخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة،[2] ويتوقف الانفاق الاستهلاكي لأي فرد على عدة عوامل أهمها مستوى الدخل الفردي؛ الميل الحدي للاستهلاك؛ اسعار السلع ومرونتها. [3]

يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في الجزء من الدخل المتاح الذي يتم إنفاقه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وهذا يعني أن الاستهلاك يعتمد على الدخل المتاح.[4]

---

[1] – محمد مروان السمان وآخرون، **التحليل الاقتصاد الكلي والجزئي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2008، ص ص: 201،202.

[2] - حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي التحليل الكلي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان– الأردن، 2006، ص: 93.

[3] - حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سابق**، ص: 93.

[4] – إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتى، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية– مصر،2008، ص:84.

وتعتبر دالة الاستهلاك دالة طردية في الدخل المتاح وتأخذ الصورة التالية :

$$C=F(yd)$$

حيث أن: (C) يشير إلى الاستهلاك؛ (Yd) يشير إلى الدخل المتاح.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الإنفاق الاستهلاكي هو الحصول على السلع لاستخدامها في تحقيق إشباع الحاجات المختلفة، وعلى ذلك فكل عملية شراء يقصد بها الرغبة في إشباع الحاجات تعتبر عملية استهلاكية.

2. أنواع الإنفاق الاستهلاكي:

يميز الاقتصاديون بين أقسام الإنفاق الاستهلاكي بالنظر إلى عدة معايير، وهي:

1.2. الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن مستوى الدخل (التلقائي): وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل الشخصي للمستهلك والذي لابد أن يحصل عليه الفرد حتى ولو كان دخله صفرا وذلك إما بالسحب من مدخراته إن وجدت أو بالاقتراض.

2.2. الاستهلاك المعتمد على مستوى الدخل: وهو الجزء من الاستهلاك الذي يرتبط بدخل المستهلك فكلما زاد دخله ازدادت أنواع وكميات السلع والخدمات التي يستهلكها وبتالي تعتبر علاقة طردية موجبة بين الدخل الاستهلاك،[1] ويمثل استهلاك السلع والخدمات أخر مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، وللاستهلاك عدة أنواع منها:

1.2.2. الاستهلاك النهائي والوسيط: الاستهلاك النهائي يقصد به مجموع السلع والخدمات (مواد غذائية، ملابس، أثاث، نقل) الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأعوان غير المنتجة المقيمة، ويقابله الاستهلاك الإنتاجي أو الوسيط الذي يعرف على أنه مجموع السلع (من غير سلع التجهيز) والخدمات الإنتاجية (المنتجة أو المستوردة) المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج أثناء عملية الإنتاج في الفترة محل الدراسة.[2]

2.2.2. الاستهلاك الفوري والاستهلاك التدريجي: الاستهلاك الفوري هو استعمال النهائي للسلع والخدمات مرة واحدة، أما الاستهلاك التدريجي فهو الاستعمال المتكرر للسلع والخدمات عدة مرات.

3.2.2. الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعي: الاستهلاك الفردي على سبيل المثال دواء وصفه الطبيب لشخص مريض يخصه شخصيا دون سواه، بينما التنزه في الحدائق العامة فهو مسموح لجميع

---

[1] – هبة إسحاق علي، **محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السودان في الفترة (1972–2011)**، بحث تكميلي مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد القياسي، تخصص: علوم اقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم والتكنلوجيا، جامعة السودان، 2014، ص:13.

[2] –علي مكيد، عماد معوشي، **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد المجتمع، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، الإصدار الثامن، العدد الثامن، ص:121.

الناس ولهذا نقول أن تناول الدواء هو استهلاك فردي في التنزه في الحدائق هو استهلاك جماعي ،فهناك سلع وخدمات تستهلك بصورة فردية وأخرى بصورة جماعية.[1]

4.2.2. الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام: يقصد بالاستهلاك العام استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل أو مقابل رمزي، بينما الإنفاق الاستهلاكي الخاص هو الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تهدف إلى إشباع الرغبات الإنسانية، للأفراد ناقصا منها صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة، زائدا صافي قيمة الهدايا العينية التي يحصلون عليها من بقية أنحاء العالم.

3. العوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكي:

يعتبر الدخل هو المحدد الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي كما سبق القول، وذلك بالنسبة للفرد وكذلك بالنسبة للاقتصاد ككل، ولقد ذكر كينز أن الدخل يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك، ولكن في الحقيقة توجد عوامل أخرى خلاف الدخل تؤثر في الاستهلاك وهذه العوامل تنقسم إلى عوامل شخصية وأخرى موضوعية وفي هذا المطلب سيم التطرق لهذه العوامل بالتفصيل .

1.3. العوامل الشخصية: ترتبط هذه العوامل بشخصية الإنسان، وهذه العوامل إما تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو تؤدي إلى الإحجام عن الإنفاق الاستهلاكي، ولقد ذكر الاقتصادي كينز الكثير من هذه العوامل ومنها الكرم التبذير والبخل وحب ترك الثروة للورثة وحب الظهور وبعد النظر والاحتياط للمستقبل، وكل هذه العوامل بلا شك تؤثر على استهلاك الأفراد وبالتالي على الادخار في الفترة القصيرة.[2]

2.3. العوامل الموضوعية: هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر أيضا على مستوى الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد، هذه المؤثرات غير التقنية غالبا ما تعرف بالعوامل الموضوعية طالما أنها قابلة للتحديد كميا، ومن بين العوامل الموضوعية التي يتم تمييزها بصفة خاصة على أن لها بعض الأثر على الإنفاق الاستهلاكي، ما يلي:

1.2.3. توزيع الدخل: يتأثر الاستهلاك بشكل كبير بالدخل من خلال أن الأفراد ذات الدخل المرتفع تتميز بانخفاض الميل المتوسط للاستهلاك مقارنة بالفئات الأقل دخلا. [3]

2.2.3. مستوى الأسعار: تتأثر القيمة الحقيقية للأصول السائلة بشكل مباشر بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، وهذا الأثر هو ما يطلق عليه أثر بيجو، فاتجاه الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة (القوة الشرائية للثروة)، وسيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدخل التي

---

[1] –هبة إسحاق علي، **مرجع سابق**، ص:14.

[2] - أحمد رمضان نعمة الله، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية– مصر، 2004، ص:79.

[3] – كامل بكري، إيمان محب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية– مصر، 1995، ص ص: 62،63.

تخصص للاستهلاك وهذا سيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى والعكس صحيح عن ارتفاع المستوى العام للأسعار[1].

3.2.3. سعر الفائدة: قبل ظهور النظرية العامة كانت سعر الفائدة تعتبر هي المحدد الأول للادخار والعلاقة بينهما علاقة طردية حيث أن زيادة سعر الفائدة تشجع الادخار وتعوق الاستهلاك، ومعظم الاقتصاديون في الوقت الحالي لا يؤكدون مثل هذه العلاقة على الرغم من قبولهم فرضية سعر الفائدة ربما يؤثر في الاستهلاك عن طريق تغير تكلفة الاقتراض.[2]

4.2.3. عوامل أخرى: بالإضافة لم تم ذكره سنعطي نبذة مختصرة عن أهم العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك :

- **المحاكاة:** حيث يحاول الفرد لتقليد المحيطين به في نمط استهلاكهم ولو ذلك على حساب معظم أو كل دخله.
- **التوقعات الخاصة بالأفراد:** يتأثر الاستهلاك بالتوقعات الخاصة بالأسعار، فتوقع الأفراد زيادة في الأسعار مستقبلا يحفزهم لزيادة استهلاكهم الحالي والعكس صحيح.
- **السياسات الحكومية:** تلعب السياسات الحكومية كالضرائب وفرض الجمارك عالية على بعض السلع خاصة الكمالية يؤدي لخفض الإنفاق على هذه السلع.
- **خداع النقود:** يحدث خداع النقود عندما ترتفع الدخول النقدية للمستهلكين في الوقت الذي ترتفع فيه الأسعار بنسبة أكبر من ارتفاع في الدخول النقدية، وذلك يعني انخفاض دخولهم الحقيقية.[3]

مما سبق عرضه نستنتج أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بشكل كبير على الدخل، فكلما زاد الدخل زاد معه الاستهلاك والعكس صحيح، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى التي من شأنها التأثير على الإنفاق الاستهلاكي كالثروة ومستوى العام للأسعار والمحاكاة والتقاليد... إلخ.

[1] – حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2014، ص:114.

[2] – حامد معلي آدم حامد، **محددات الاستهلاك الخاص في السودان دراسة قياسية خلال الفترة من (1980–2016م)**، مجلة العلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد1، العدد الأول(121–150)، 2019، ص:130.

[3] – بسام محمود عبد المجيد صالح، **تقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ما بين(1994– 2016)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، 2016، ص ص: 23،24.

المطلب الثاني: نظريات الإنفاق الاستهلاكي

وجدت في الفكر الاقتصادي التقليدي نماذج اقتصادية عديدة حاولت تفسير الاستهلاك لدى الأفراد، وتتمتع هذه النظريات بتنوع فريد، بعضها نماذج اقتصادية معيارية تشرح السلوك الذي ينبغي على الفرد اتباعه في الاستهلاك، وبعضها نماذج وصفية تصف سلوكيات الأفراد الاستهلاكية كما هي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

1. نظرية الدخل المطلق:

أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل هو المفكر الإقتصادي "**جون مينارد كينز**"، حيث أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل ولكن بدرجة أقل من هذه الزيادة في الدخل ويطلق على هذا بقانون كينز السيكولوجي.[1]

نظرية كينز في الاستهلاك غالبا ما تسمى "الدخل المطلق" وذلك للتأكيد على أن قرارات الاستهلاك مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد ويعتبر الدخل المتاح وفق هذه النظرية من أهم محددات الإنفاق الاستهلاكي،[2] وقد عبر عن العلاقة بين هذين المتغيرين بدالة الاستهلاك التي يمكن صياغتها رياضيا كالآتي:

$$C=f(yd)$$

حيث أن:

- **(C)**:استهلاك للعائلات؛
- **(yd)**: الدخل المتاح.

ويتحدد الدخل المتاح بالدخل الوطني مع طرح الضرائب المباشرة وإضافة الإعانات(التحويلات)، كما توضحه المعادلة التالية:

$$Y_d=Y-t+r$$

حيث أن:

- **(Y)**: يمثل الدخل الوطني؛
- **(t)**: يمثل الضرائب؛
- **(r)**: يمثل التحويلات والإعانات.

[1]- A. Bayar, K. Mc Morrow, **Determinants of private consumption**, econpapers, in: 18/02/2020, at: 15.30, available on the link:< https://ec.europa.eu/economy_finance/publications/pages/publication11175_en.pdf>, P:8.

[2] – علا ش محمد، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 24.

وفيما يخص دالة الاستهلاك الكينزية فهي توضح العلاقة بين كمية الإنفاق التي يرغب المستهلكون في إنفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى ممكن من الدخل المتاح،[1] وهذا من خلال معادلة خطية بسيطة، كما توضحها المعادلة التالية:

$$C=C_0+MPC.Y_d$$

حيث أن:

- (C_0) يمثل الاستهلاك التلقائي؛ (MPC) يمثل الميل الحدي للاستهلاك؛ (Y_d) يمثل الدخل

والشكل الموالي يوضح منحنى دالة الاستهلاك الكينزية.

شكل رقم(2-5): منحنى دالة الاستهلاك عند كينز

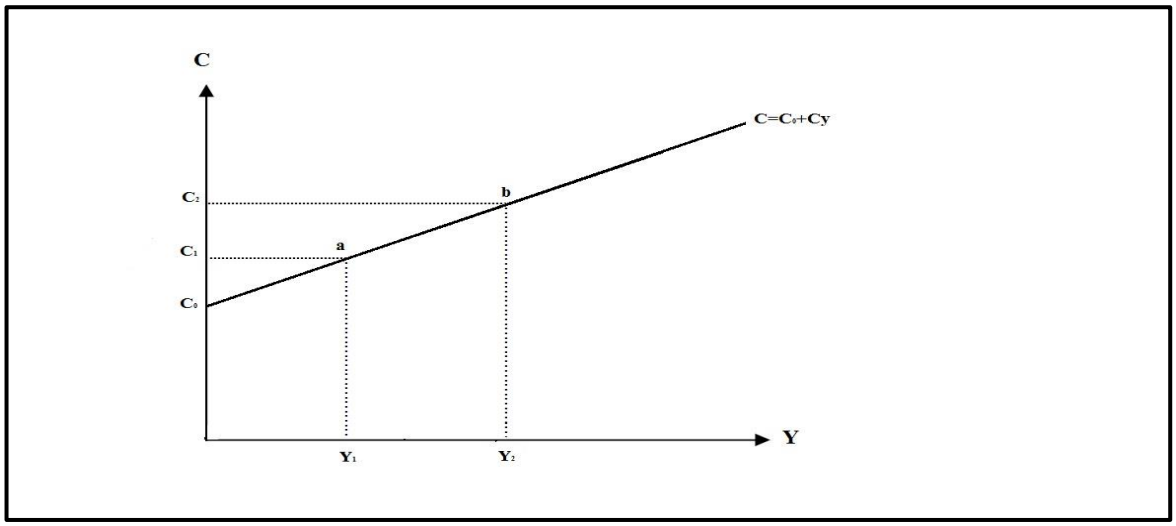

المصدر: حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط4، دار مسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2014، ص: 109.

من خلال الشكل رقم**(2-5)** يتوضح أن الأفراد يخططون لشراء كمية من السلع والخدمات بغض النظر على مستوى دخولهم، ويطلق على هذا النوع من الإنفاق الاستهلاكي اصطلاح الاستهلاك التلقائي(أو الذاتي أو المستقل، أو الثابت) أي الإنفاق الاستهلاكي الذي لا يتوقف على مستوى الدخل أو هو الاستهلاك الكلي عندما يكون مستوى الدخل يساوي صفرا.

وبزيادة الدخل فإن الطلب الاستهلاكي سيزيد بنفس النسبة دائما بغض النظر عن حجم الزيادة أو مستوى الدخل الأصلي لأن هذه الدالة خطية.[2]

[1] – حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2014، ص:108.

[2] – حسام علي داوود، **مرجع سابق**، ص:109.

2. إسهامات "S .Kuznets":

في سنة **1946** نشر "**Kuznets** " دراسة حول الادخار والاستهلاك معمدًا البيانات المتوفرة عن هذه الظاهرة منذ فترة الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تضمنت المعلومات الإحصائية عند " **Kuznets**" شيئين مهمين حول السلوك الاستهلاكي:

- لم تشر الإحصائيات إلى انخفاض نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الدخل، أي **(C/y)** خلال فترة طويلة من الزمن، وعليه الأمد الطويل يصبح**(APC=MPC)**عند ارتفاع حجم الدخل، ومعنى هذا أن دالة الاستهلاك في الأمد الطويل**(C=C(y))** وتمثل بخط مستقيم يبدأ من نقطة الأصل كما في الشكل أسفله رقم**(2-6)**؛
- تشير دراسة "**Kuznets** " إلى نسبة **(C/y)** خلال سنوات ارتفاع الأسعار كانت أقل من المعدل العام لنسبة**(C/y)** في الفترة الطويلة، وأعلى من المعدل العام خلال فترة انخفاض الأسعار. [1]

ويستمد من هذا التحليل أن نسبة **(C/y)** كانت تتغير عكسيا مع حجم الدخل خلال التغيرات في أوجه الدورة الاقتصادية، أي أن الإحصائيات حول دوال الاستهلاك في الفترة القصيرة خلال تقلبات أوجه الدورة الاقتصادية تشير إلى أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل تمثل بدوال الاستهلاك وتختلف في انحدارها عن دالة الاستهلاك في الفترة الطويلة كما في الشكل رقم **(2-6)**.

شكل رقم(2-6): دالة الإستهلاك عند "Kuznets "

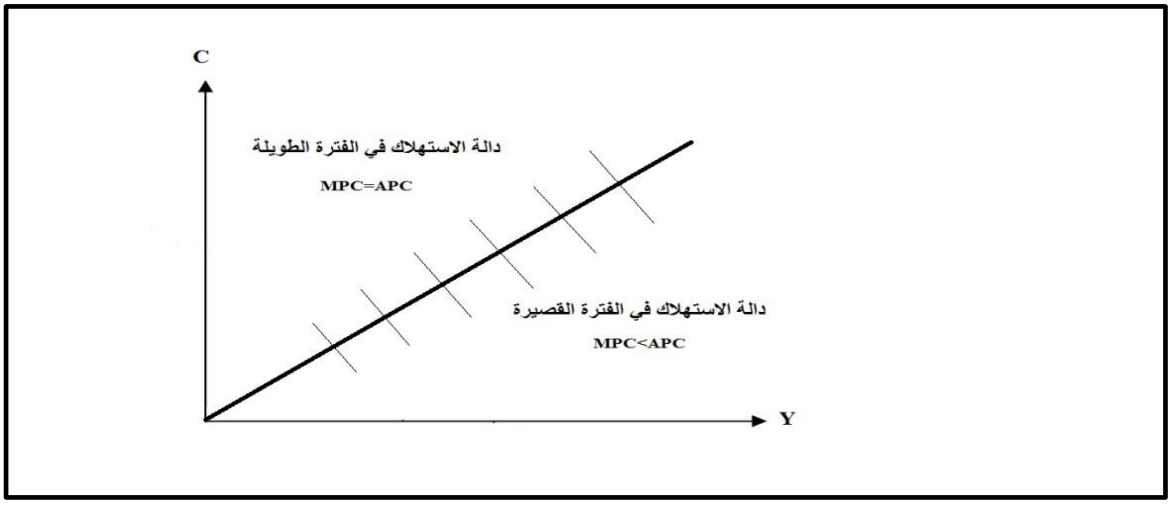

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص: 157.

[1] – ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص:157،158.

ومن الشكل رقم(2-6) أعلاه، يمكن إستخلاص النقاط التالية:

- أثبتت دراسات ميزانية العائلة إلى زيادة نسبة (S/y) وانخفاض نسبة (C/y)عند ارتفاع حجم الدخل، ومنه يصبح (MPC<APC).
- في المدى القصير تكون نسبة (C/y) أقل من المعدل العام خلال فترات ارتفاع الأسعار، وأكبر من المعدل العام خلال انخفاضها، ومنه يصبح (MPC<APC) في الأمد القصير عندما تتغير مستويات الدخل.
- أما على المدى الطوبل فتكون نسبة (C/y) ثابتة ، و بذلك يصبح (MPC=APC)عند ارتفاع حجم الدخل.[1]

3. نظرية الدخل النسبي:

تشير فرضية الدخل النسبي أن الاستهلاك دالة للدخل الجاري بالنسبة للمستوى الأعلى للدخل السابق وتوجد وجهات نظر متعددة بالنسبة لهذه النظرية منها وجهة نظر "**Duesenberry**" لقيت هذه النظرية اهتماما كبيرا، فهو يرى أن هناك اتجاهات قوية لدى الناس لمحاكاة جيرانهم والسعي لرفع مستوى الحياة، ولذلك لو أن دخول الأفراد تزايدت بحيث يظل توزيع الدخل كما هو فالاستهلاك يتزايد كنسبة من زيادة الدخل. إطار فرضية الدخل النسبي القائلة بأن الدخل يتزايد في الأجل الطويل فإن الدالة الأساسية دالة الاستهلاك في الأجل الطويل، تنشأ دالة الاستهلاك في الأجل القصير عن التغيرات الدورية في الدخل. [2]

نفترض أن الدخل في الشكل أدناه قد زاد باستمرار حتى(Y_0) وأن الاستهلاك زاد إلى(C_0) فإذا انخفض الدخل إلى (Y_1) فإن الاستهلاك ينخفض إلى (C_1) والمستهلكين الذين يرتبط مستوى حياتهم بالدخل(Y_0) سوف يحاولون الاحتفاظ بهذا المستوى من الاستهلاك وذلك باستهلاك مستوى أكبر من دخلهم، يترتب على ذلك انخفاض الاستهلاك إلى (C_1) فقط، وإذا انخفض الدخل أكثر ليكن(Y_2) تحدث نفس الظاهرة وبدلا من انخفاض الاستهلاك إلى (C_2)في نطاق دالة الاستهلاك في الأجل الطويل فإنه ينخفض الاستهلاك إلى(C_2)يرجع ذلك أن المستهلكين يعملون على الحفاظ بمستوى الاستهلاك السابق أي الأعلى،[3] والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الدخل النسبي والإستهلاك عند "**Duesenberry** ".

---

[1] – ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق**، ص:158.

[2] – هبة إسحاق علي، **مرجع سابق**، ص ص:19،20.

[3] - هبة إسحاق علي، **مرجع سابق**، ص:20.

شكل رقم(2-7): منحنى نظرية الدخل الدائم ودالة الإستهلاك

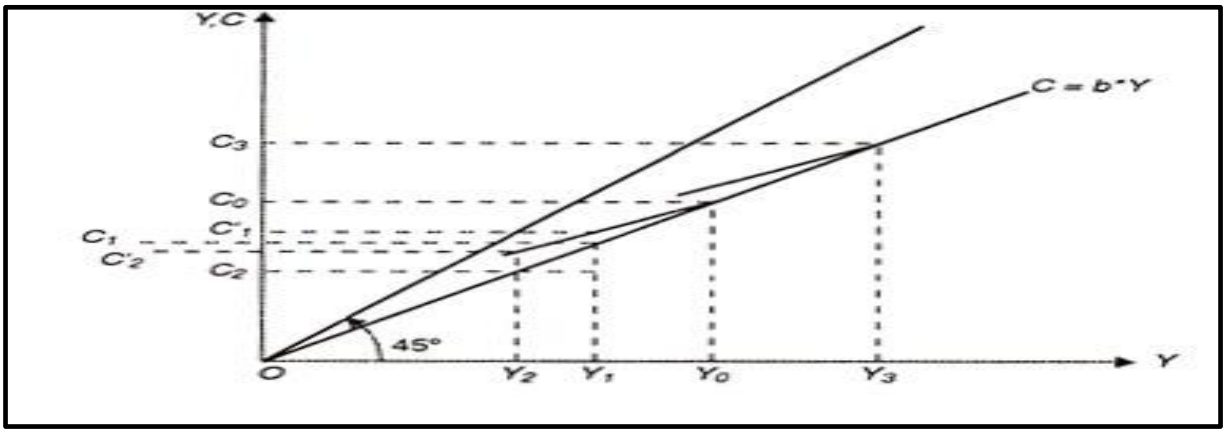

المصدر: هبة إسحاق علي، **محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السودان في الفترة(1972-2011)**، بحث تكميلي مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد القياسي، تخصص: علوم اقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم والتكنلوجيا، جامعة السودان، 2014،ص:19.

أما في حالة افتراض نمو الدخل فإن الاستهلاك يتزايد على أساس دالة الاستهلاك في الأجل القصير إلى أن تتحقق دالة الاستهلاك في الأجل الطويل. عندما يصل الدخل السابق والاستهلاك إلى قيمة يأخذ الاستهلاك في الزيادة في نطاق دالة الاستهلاك الأجل الطويل كلما ارتفع مستوى الدخل.

ومن أهم مسلمات نظرية الدخل النسبي نجد ما يلي: [1]

- إذا كان الدخل في تزايد مستمر وأعلى من دخل القمة السابقة فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون ثابتا ومساويا للميل الحدي للاستهلاك.
- إذا انخفض الدخل الحالي عن دخل القمة السابقة فإن الاستهلاك الحالي سوف يتأثر بمستوى المعيشة الذي سبق أن حدده دخل القيمة، وعليه فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف يزداد ويفوق الميل الحدي للاستهلاك.
- إذا كان الدخل الحالي في تزايد فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف ينخفض كلما تناقص الميل الحدي للاستهلاك.

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص:20،21.

4. نظرية دورة الحياة:

لقد حاول الاقتصادي الإيطالي"**F.Modigliani**" دراسة تغير سلوك الاستهلاك وذلك مستخدما بيانات قطاعية عن الإنفاق الاستهلاكي والدخل الجاري وتوقعات التغير في الدخل والثروة، ويرى "**F.Modigliani**" أن سلوك الأفراد يتصف بأنهم يخططون لمستوى استهلاكهم وادخارهم على مدار فترة زمنية طويلة بحيث يتحقق لهم أفضل توزيع ممكن للاستهلاك خلال فترة حياتهم بالكامل، وأن الادخار ما هو إلا انعكاس لرغبة الأفراد في الاستهلاك في المستقبل عندما ينتقلون إلى التقاعد.[1]

وتتمثل أهم الافتراضات التي تقوم عليها نظرية دورة الحياة في ما يلي:[2]

- على افتراض أن الفرد يبدأ العمل في سن العشرين دون أن يكون لديه ثروة وأن فترة العمل تستمر من من فترة شبابه حتى شيخوخته "سن التقاعد" وبعد ذلك يموت.
- نفترض أن الفرد يحصل على دخل ثابت خلال فترة عمل مدتها سنة كاملة.
- أن الفرد لا يرغب في ترك ثروة لآخر بعد أن يموت، أي أنه يستهلك كافة الأصول في نهاية حياته.
- أن الفرد يفضل استقرار مستوى الاستهلاك خلال حياته، أي أنه لا يرغب في حدوث تقلبات شديدة على مستوى الاستهلاك.
- عدم وجود سعر الفائدة على المدخرات أي لا يحصل على عوائد عند إدخاره لأمواله.

ووفقا لنظرية دورة الحياة فإن الاستهلاك يتوقف على كل من الدخل والثروة كما يظهر في المعادلة الآتية:

$$C=aW+by$$

حيث أن:

- **(a):** الميل الحدي للاستهلاك من الثروة؛
- **(b):** الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الجاري؛
- **(y):** الدخل الناتج عن العمل فقط "الأجر"؛
- **(W):** الثروة.

[1]– أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية– مصر، 2001، ص ص: 43،44.

[2]– **المرجع نفسه**، ص: 45.

5. نظرية الدخل الدائم:

يميز فريدمان"**M.Friedman**" في الاستهلاك والدخل، بين مكون دائم ومكون عابر، والعضوية هي في تحديدها، لأنه ليس بإمكان إحصاء سوى القيم الجارية، يحدد فريدمان الدخل الدائم انطلاقا من تقديره ثروة المستهلكين.

إذا كان(**i**) هو معدل الفائدة في السوق المالي، و(**Y**) الدخل الجاري الذي يحصل عليه المستهلكون في الوقت، (**t**) فتكون الثروة الوطنية في فترة معينة (**W**) تساوي القيمة في ذلك الحين لكل المداخيل الجارية المحصلة لمجموع المستهلكين، لكل الفترات القادمة، ويمكن توضيحها بالعلاقة التالية:

$$W= \sum\{Y1/(1+i)^t\}$$

حيث أن:

- **(W):** الثروة؛
- **(Y):** الدخل الجاري؛
- **(i):** معدل الفائدة، **(t):** الزمن

إذا كانت(**W**)هي الثروة الوطنية، فالدخل الدائم (**Yp**) الممثل في المعادلة(**W= Yp/i**) يختلف عن المداخيل الجارية التي يحصل عليها المستهلكون في بعض الأوقات المحددة، ويمكن أن يكون الدخل الجاري أعلى من الدخل الدائم، بينما في أوقات أخرى يكون أدنى منه في افتراض سلبي.

بالنسبة لفريدمان، الاستهلاك هو نسبي للدخل الدائم، ويرتبط بالنتيجة بالثروة الوطنية بمقدار ما يكون(**Yp=iW**)، ولكن على المدى القصير يكون الاستهلاك الفعلي للأسر نسبيا إلى الدخل الدائم بمقدار ما يكون الدخل العابر مسببا لاضطراب نظام النسبية التي تربط بين الاستهلاك والدخل الدائم.[1]

مما سبق عرضه في هذا المطلب يمكن القول بأن الإنفاق الاستهلاكي لم يقتصر على نظرية الدخل المطلق عند كينز فقط، بل كانت هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير السلوك الاستهلاكي ومن بينها نظرية الدخل النسبي والدخل الدائم ونظرية دورة الحياة.

[1] – عبد الله رزق، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت– لبنان، 2010، ص ص: 158،159.

المطلب الثالث: علاقة أدوات السياسة المالية بالإنفاق الاستهلاكي

إن للسياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات الكساد أو أوقات الرواج، وذلك لتأثيرها على العديد من المتغيرات خاصة تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي كونه يبلغ أهمية بالغة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وتسريع وتيرة الاقتصاد ككل، إذ يمكن استخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة، فمن خلال سياسة الإنفاق(التوسع في النفقات العامة) تعمد الدولة إلى تخصيص جزء من النفقات العامة لدفع مرتبات وأجور أو معاشات العمال والموظفين لقاء ما يؤدونه من عمل ومهام، ويتجه الجزء الأكبر من دخول الافراد الموزعة هذه لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات، وهناك أثار أخرى للإنفاق العام الذي تقدمه الدولة للأفراد في صورة إعانات اجتماعية عينية لصالح بعض الفئات أو بعض الطبقات الفقيرة أو إعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات بهدف دعم أسعار المنتجات لتشجيع الطلب ومن ثمة تشجيع الاستهلاك.[1]

أما في ما يخص أوجه استخدام الشق الضريبي فيكون في حالة ركود أو كساد الاقتصاد، حيث تساهم سياسة تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار عن طريق رفع مستوى الدخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عندها، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يؤدي إلى زيادة في حجم الاستهلاك.[2]

وفي الأخير يمكن القول أن حالات الكساد والرواج في الاقتصاد تؤثر تأثيرا إيجابيا وسلبيا على الإنفاق الاستهلاكي، ففي حالة الرواج يزدهر الاقتصاد، وتزيد فرص العمل والمداخيل، ويزداد معهم حجم الإنفاق الاستهلاكي، وينمو تبعا لذلك الحجم الحقيقي للإنتاج القومي، أما في فترات الكساد، فيتباطأ معدل نمو كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتنعدم الفرص الجديدة للعمل وتزداد نسبة البطالة، تتولد الأزمات المالية وتفقد البنوك قدرتها على أداء دورها بنجاح، وبالتالي تنخفض مستويات الإنتاج القومي الحقيقي عن المستويات الممكن تحقيقها.[3]

---

[1] – عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية– مصر، ص: 224.

[2] – طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص:205.

[3] – حربي محمد موسى عريقات، **مرجع سابق**، ص:93.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم سوق السلع والخدمات في المبحث الأول، وكذا تم التطرق إلى العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، وكذلك إلى كيفية تحديد التوازن في هذا السوق، أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى الإنفاق الاستهلاكي، من حيث النظريات المفسرة له وأهم المحددات الشخصية والموضوعية التي تحدد الطلب الاستهلاكي، حيث تبين من خلال هذه الدراسة أن للدخل أهمية كبيرة كونه محدد أساسي يتحكم في الإنفاق الاستهلاكي إلا أنه ليس وحده المفسر الكامل وأن العوامل الأخرى لا يمكن تجاهل آثارها.

بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين أدوات السياسة المالية والإنفاق الاستهلاكي من خلال شقيها (النفقات العامة والإيرادات العامة).

الفصل الثالث:

علاقة الإنفاق الاستهلاكي بمتغيرات السياسة المالية في عمان(2009-2019)

تمهيد:

تعتبر سلطنة عمان من بين الدول التي تسعى جاهدة لنجاح سياستها المالية واستغلالها بالشكل المرغوب من خلال استخدام أدواتها المتمثلة في الإنفاق العام والإيرادات العامة، حيث عرفت الإيرادات العامة في السلطنة ارتفاعا محسوسا نظرا لارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة ووضع برامج تنموية من شأنها أن تحقق توازنا اقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل وتحسين أجور العمال وهذا يؤدي بدوره إلى تحفيز الأفراد على الاستهلاك وتحقيق معدلات نمو لا بأس بها، إضافة أن هاته الدولة تتمتع بموقع استراتيجي وإرادة قوية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية)، فهذه العوامل بطبيعة الحال ستساعدها لتحقيق الأهداف المرجوة من بينها التأثير على الإنفاق الاستهلاكي وتحقيق التنمية الشاملة.

وللبحث في العلاقة التي تربط أدوات السياسة المالية بالإنفاق الاستهلاكي سيتم تقسيم الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول:** تشخيص اقتصاد سلطنة عمان؛
- **المبحث الثاني:** تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي وأدوات السياسة المالية في سلطنة عمان خلال الفترة من(2009-2019).

المبحث الأول : تشخيص اقتصاد سلطنة عمان

عرفت سلطنة عمان تطورا سياسيا وإقتصاديا كبيرين منذ سبعينات القرن الماضي وبالتحديد بعد تسلم السلطان قابوس للحكم وتعزز هذا التطور بإنتعاش التبادلات التجارية في المنطقة وظهور التكتلات الإقتصادية، هذا بالإضافة إلى بداية رحلة النفط منذ اكتشافه بعد سنوات من البحث والتنقيب والذي ساعد بدوره على تغيير مصير السلطنة التي أصبحت من الفاعلين الأساسيين في سوق النفط ودولة عضو في منظمة الأوبك، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مقومات إقتصاد سلطنة عمان وتطور أهم مؤشراته في المطلبين الأول والثاني، أما المطلب الثالث فتم تخصيصه لتطور الموازنة العامة في السلطنة في الفترة ما بين **(2009-2019)**.

المطلب الأول: مقومات اقتصاد سلطنة عمان

يمكن إيجاز المقومات التي يقوم عليها اقتصاد سلطنة عمان في النقاط التالية:

1. الموقع الإستراتيجي:

تحتل سلطنة عمان موقعا جغرافيا استراتيجا إذ تقع في اقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتغطي مساحة إجمالية تقدر بـ**309,500 كم²**، وتمتد سواحلها على مسافة **3165** كم² من بحر العرب إلى مضيق هرمز، يحدها البحر من جانبين هما بحر عمان من الجانب الشمالي الشرقي والمحيط الهندي من الجانب الجنوبي الشرقي، اما في ما يخص الحدود البرية فتحدها من الشمال دولة الإمارات العربية المتحدة ومن الجنوب دولة اليمن ومن الغرب المملكة العربية السعودية،[1] وساعد موقعها الاستراتيجي في بناء إقتصاد متنوع بالرغم من سيطرة المورد النفطي على مصادر دخل الدولة.

2. الاستقرار السياسي والإقتصادي:

على العموم تعتبر سلطنة عمان دولة مستقرة سياسيا وإقتصاديا منذ سبعينات القرن الماضي بعد تولي السلطان قابوس للحكم في سنة **1970**، إذ يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي عاملان مهمين ساعدا السلطنة على تجاوز العديد من المشاكل السياسية والإقتصادية مما جعل منها قوة إقتصادية في وقتنا الراهن.[2]

---

[1] - **معلومات عامة عن سلطنة عمان**، الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية لسلطنة عمان، أطلع عليه يوم **2020/05/16** على الساعة: **11:45 سا**، على الرابط التالي: "https://www.mofa.gov.om/?page_id=9296".

[2] - علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، **التنمية السياسية ودورها في الإستقرار السياسي في سلطنة عمان(1981-2012)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص: العلوم السياسية، غير منشورة، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص ص:77-79.

ومن بين العوامل التي ساعدت على تحقيق الرفاه في المجتمع العماني هو عدد السكان الذي يقدر بـ**4,6** مليون نسمة في ماي **2020**[1]، في بلد ينعم بالخيرات والثروات الطبيعية على رأسها النفط والغاز.

ومن ما سبق يمكن القول أن قوة إقتصاد سلطنة عمان كان بفضل توفر العديد من العوامل السياسية والجغرافية والطبيعية والديمغرافية مما يجعلها تحتل مكانة إقتصادية هامة في منطقة شبه الجزيرة العربية بشكل خاص وفي العالم بشكل عام.

3. التنوع الإقتصادي:

يعتبر التنوع الاقتصادي معضلة إقتصادية لعديد الدول ومن بينها سلطنة عمان بالرغم من المساعي الحثيثة لتنويع الاقتصاد إلا النفط لا يزال مسيطرا على المشهد الاقتصادي في الدولة، وعلى غرار قطاع النفط وأهميته يعتمد إقتصاد سلطنة عمان على عدة قطاعات أخرى يمكن إيجازها في ما يلي:

1.3. قطاع النفط والغاز الطبيعي: يعتبر قطاع النفط والغاز من أهم القطاعات الاقتصادية التي تقوم عليها موازنة الدولة، وتتميز نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز في موازنة الدولة بالتذبذب إذ تنخفض وترتفع مواكبة لحركة أسعار النفط(أنظر الشكل رقم(3-1) ص:)، وهذا ما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الناتجة عن إنخفاض أسعار النفط، وتعد سلطنة عمان واحدة من أكبر منتجي النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج النفط بالسلطنة.

جدول رقم(3-1): تطور الإنتاج النفطي اليومي في سلطنة عمان ما بين (2009-2019)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
متوسط سعر النفط (بالدولار الامريكي)	60.86	77.38	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	52.51	69.78	64.05
إنتاج النفط الخام (بالألف)	813	865	885	919	942	943	981	مليون	970.5	978.4	970.4

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على ما يلي:

- **ملامح الأداء الإقتصادي لدول مجلس التعاون(2013)**، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، العدد الأول، ماي 2015، ص:56.
- Crude oil production for Oman, FRED, on the link: <https://fred.stlouisfed.org/series/OMNNGDPMOMBD>, in 20/05/2020, at 15:33.
- OPEC crude oil average prices, statista, on the link: < https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/>, in 20/05/2020, at 16:27.

[1]- **الساعة السكانية**، الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، أطلع عليه يوم **2020/05/18** على الساعة: **14:27سا**، على الرابط التالي: "https://www.ncsi.gov.om/Pages/NCSI.aspx ".

نلاحظ من الجدول رقم(3-1) أعلاه أن إنتاج النفط في سلطنة عمان في تزايد مستمر إنطلاقا من سنة 2009 حتى يبلغ أقصى حد له ما بين سنتي 2015 و2016 بإنتاج قدر بـ **981 ألف برميل ومليون برميل يوميا** على التوالي وذلك من أجل تدارك الخسائر الناتجة عن إنخفاض أسعار النفط بزيادة الكمية المنتجة، ليتراجع الإنتاج فيما بعد إستجابة لقرارات منظمة الأوبك التي دعت إلى خفض الإنتاج بهدف رفع الأسعار من جديد.

2.3. قطاع التجارة: ازدهرت التجارة في سلطنة عمان بحكم موقعها الجغرافي المتميز من خلال تحويل سلطنة عمان إلى مركز إقليمي للتجارة والخدمات وإعادة التصدير، وتتمتع سلطنة عمان بعلاقات تجارية مميزة مع دول الجوار بشكل خاص وباقي دول العالم بشكل عام، إذ بلغت صادرات سلطنة عمان من البضائع العالمية **32.904 مليون دولار أمريكي** سنة **2017**، اغلبها صادرات النفط والغاز، أما في ما يخص الواردات في نفس السنة فقد قدرت ب **26.435 مليون دولار** أمريكي.[1]

3.3. قطاع الصناعة: يعد هذا القطاع ركيزة مهمة من الركائز الاستراتيجية طويلة المدى في سلطنة عمان، ومن بين الأنشطة الصناعية على مستوى سلطنة عمان نجد صناعة المشتقات البترولية، البناء والتشيد، الكهرباء والماء، التعدين وصناعة الكيماويات بالإضافة إلى عديد الصناعات الأخرى، وساهمت أنشطة الصناعة في في الناتج المحلي الإجمالي لسنة **2017** بـ**5581.9 مليون ريال عماني.**[2]

4.3. قطاع الزراعة وصيد السمك: يصنف هذا القطاع كواحد من أفضل القطاعات الإنتاجية المدرة للمداخيل خارج قطاع النفط والتي يتم تصديرها إلى دول الجوار، بالإضافة إلى إمتلاك السلطنة لثروة حيوانية وسمكية معتبرة ساعدت هي الأخرى على تحريك عجلة الاقتصاد، ولا تزال سلطنة عمان تبذل العديد من المجهودات التي من شأنها تطوير هذا القطاع أكثر فأكثر من خلال تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الإستثمار في هذا القطاع الذي تعول عليه كثيرا في تنويع الإقتصاد، وبلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة بـ**627 مليون ريال عماني** سنة **2017.**[3]

5.3. قطاع السياحة: يعتبر القطاع السياحي مصدرا مهما للدخل في السلطنة ومن أجل تنمية هذا القطاع اتبعت السلطنة العديد من السياسات والمخططات التي شأنها توفير كافة الظروف الملائمة لجلب السياح ولقد أصبح هذا القطاع من القطاعات الرئيسة في عملية التنمية الاقتصادية في الدولة وذلك من أجل التقليل من الاعتماد الكلي على النفط، وفي سنة **2017** بلغت ايرادات السياحة بالسلطنة **738.446** ألف ريال عماني.[4]

والشكل الموالي يبين تطور مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الخام في سلطنة عمان.

---

[1] – **التقرير الصناعي السنوي**، وزارة التجارة والصناعة، 2018، ص: 15.

[2] – **المرجع نفسه**، ص:5.

[3] – **المرجع نفسه**: ص:5.

[4] – **نشرة إحصاءات السياحة(2018)**، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نوفمبر 2019، ص: 67.

شكل رقم(3-1): يبين تطور مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي(2009-2018)

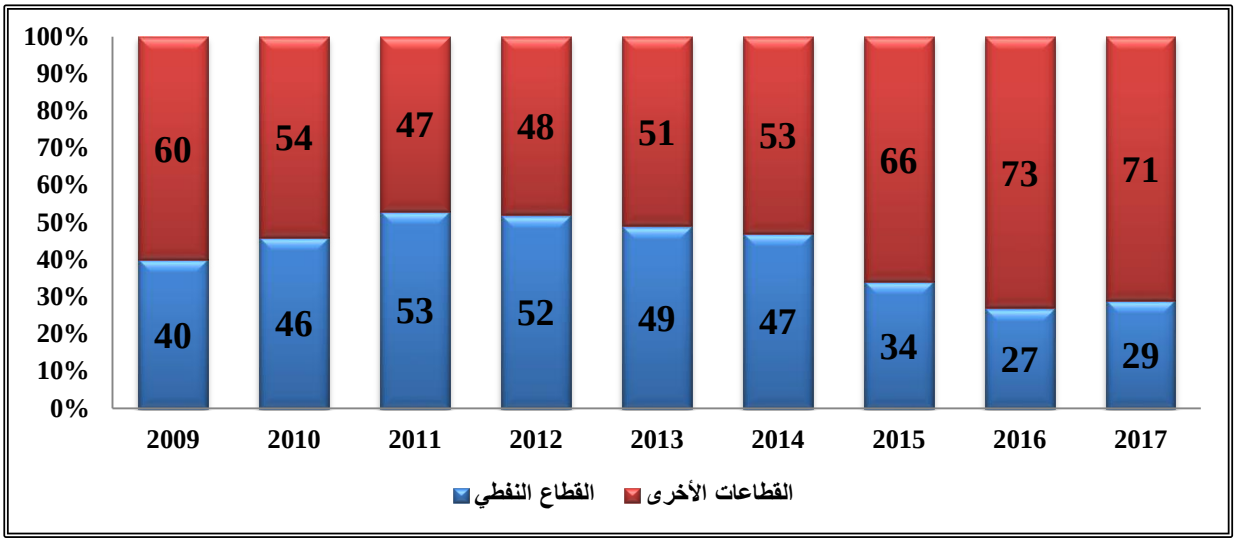

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما يلي:

- **التقرير الصناعي السنوي**، وزارة التجارة والصناعة، 2014، ص: 32.
- **التقرير الصناعي السنوي**، وزارة التجارة والصناعة، 2018، ص: 5.

يلاحظ من الشكل رقم(**3-1**) أن نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة إذ ترتفع وتنخفض مواكبة لتطورات أسعار النفط، فإذا انخفضت أسعار النفط تنخفض(**2014-2017**) وإذا ارتفعت أسعار النفط ترتفع نسبة المساهمة هي الأخرى(**2010-2013**)، ويؤثر هذا التذبذب سلبا على الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال العجوزات التي تنتج عن تراجع المداخيل النفطية.

المطلب الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في سلطنة عمان من(2009-2019)

تعتبر المؤشرات الاقتصادية الكلية مرآة عاكسة لوضعية أي اقتصاد في العالم في فترة زمنية معينة، اذ تمكن من قياس وتقييم أداء قطاعات الاقتصاد بصفة جزئية وكلية، كما تسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في الاقتصاد ومن ثمة تبدأ رحلة البحث عن الخطط الاقتصادية لمواجهة المشاكل والمخاطر للنهوض بالإقتصاد، وفي ما يلي نوجز تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في سلطنة عمان في الفترة ما بين (2009-2019).

1. الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس القيم النقدية لإجمالي السلع والخدمات المنتجة سلطنة عمان في الفترة ما بين (2009-2019)، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-2): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان ما بين(2009-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي (بالاسعار الجارية)	48.4	58.6	67.9	76.3	78.2	81	69.83	65.94	70.8	79.3	76.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما يلي:

- **ملامح الأداء الإقتصادي لدول مجلس التعاون(2013)**، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، العدد الأول، ماي 2015، ص: 51.
- GDP, FRED, on the link: < https://fred.stlouisfed.org/series/MKTGDPOMA646NWDB>, in 20/05/2020, at 18:15.
- DFAT, Oman fact sheets, on the link:< https://www.dfat.gov.au/sites/default/files/oman-cef.pdf>, in 21/05/2020, at 21:40.

يلاحظ من الجدول رقم(3-2) أن الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر بداية من سنة **2009** ليصل إلى **81** مليار دولار سنة **2014** وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في هاته الفترة، ثم بدأ في التراجع سنة **2015** و**2016** كنتيجة لإنخفاض أسعار النفط، ومن ثمة عاد للإرتفاع من جديد مع تحسن أسعار النفط في ما بين(2017-2019).

2. الدخل الوطني الإجمالي(الدخل القومي):

يعبر عن المداخيل المكتسبة في سلطنة عمان في الفترة ما بين(2009-2019)، ومن خلاله نستطيع الحكم على نمو أو تراجع إقتصاد السلطنة في هاته الفترة، وتطور هذا المؤشر مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-3): تطور حجم الدجل الوطني الإجمالي في سلطنة عمان ما بين(2009-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدخل الوطني الإجمالي	45.46	55.1	63.80	72.22	75.70	76.70	67.51	64.87	70.14	78.94	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما يلي:

- **GNI for Oman, FRED,** on the link : < https://fred.stlouisfed.org/series/MKTGNIOMA646NWDB>, in 21/05/2020, at 22:30.

يلاحظ من خلال الجدول رقم **(3-3)** أن اقتصاد سلطنة عمان عرف انتعاشا ملحوظا في المداخيل المكتسبة في الفترة ما بين **(2009-2014)** وهي الفترة التي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، ثم عرف الاقتصاد تراجعا طفيفا في كل من سنتي **2015** و**2016** بسبب تراجع أسعار النفط، بينما شهدت سنوات ما بين **(2017-2019)** إنتعاشا ملحوظا بفضل زيادة الكمية المنتجة من النفط في منذ سنة **2016**.

3. معدل التضخم:

يعبر عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة لإنخفاض قيمة العملة في فترة زمنية معينة، وفي ما يلي تطور معدل التضخم في سلطنة عمان:

جدول رقم (3-4): تطور معدل التضخم في سلطنة عمان ما بين(2009-2019)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم (%)	3.4	3.3	4.1	2.9	1.04	1.02	0.1	1.1	1.6	0.9	0.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما يلي:

- **ملامح الأداء الإقتصادي لدول مجلس التعاون(2013)**، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، العدد الأول، ماي 2015، ص: 56.

- DFAT, Oman fact sheets, on the link: < https://www.dfat.gov.au/sites/default/files/oman-cef.pdf>, in 21/05/2020, at 21:40.

يلاحظ من الجدول رقم(3-4) أن سنوات ما بين (2009-2013) التي عرفت ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط صاحبتها معدلات تضخم مرتفعة كما هو مبين أعلاه، ثم بدأ في التراجع انطلاقا من سنة **2014** إلى سنة **2016** بسبب تراجع أسعار النفط، ثم عاد للإرتفاع بشكل تدريجي سنة **2017** بسبب زيادة الكميات المنتجة من النفط على مستوى السلطنة، ليستقر في سنتي **2018** و **2019** عند مستوى الواحد بالمئة.

4. سعر الصرف:

تتبع السلطات النقدية في سلطنة عمان نظام سعر الصرف الثابت وتجده الأنسب لها، ولا يزال لحد اليوم يتم التعامل به وفقا لأخر تعديل له سنة **1986** وقدد حدد سعر الصرف الرسمي للريال لعماني مقابل الدولار الأمريكي بـ**2.6 دولار أمريكي** لكل ريال عماني، وبناءا على الحركة اليومية في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل عملات الدول الأخرى فإن أسعار صرف الريال العماني تتغير أيضاً تبعاً لذلك، ولقد ساعد نظام سعر الصرف الثابت على إستقرار الإقتصاد ونموه.[1]

[1] **-Monetary policy, central bank of oman**, on the link : <https://cbo.gov.om/Pages/FixedPeg.aspx>, in: 22/05/2020, at 10:15.

المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في سلطنة عمان خلال الفترة(2009-2019)

تعد الموازنة العامة واحدة من أهم الأليات أو الأدوات التي يعتمد عليها صناع القرار في أي بلد لتحريك عجلة الاقتصاد، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحليل تطور الموازنة العامة في سلطنة عمان في الفترة الممتدة ما بين(2009-2019) إنطلاقا من الجدول الموالي.

جدول رقم(3-5): تطور اجمالي الانفاق العام والإيراد العام في سلطنة عمان ما بين (2009-2019)

الوحدة: مليون ريال عماني

السنوات	إجمالي الايراد العام	إجمالي الإنفاق العام	العجز/الفائض	نسبة التغير (%)	
				في الإيراد العام	في الإنفاق العام
2009	6651.3	6709.4	-58.1	-	-
2010	7916.5	8887.2	-970.7	19.02	32.45
2011	11435.1	10187	1248.1	71.92	51.83
2012	13981.9	10758.8	3222.8	110.21	60.35
2013	14082.1	10885.3	3196.8	111.71	62.23
2014	13655.6	14216.3	-560.7	105.3	111.88
2015	9067.3	14798.6	-5731.3	36.32	120.56
2016	7483	14408.2	-6225.2	12.50	114.74
2017	8514	12373.6	-3859.6	28.00	84.42
2018	10949.1	13599.3	-2650.2	64.61	102.69
2019	10410.3	13063.5	-225.3	56.52	94.70

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما يلي:

- **النشرات الإحصائية الشهرية، وزارة المالية والبنك المركزي العماني**، من سنة 2009 إلى غاية 2019، متاحة على الروابط التالية:
  - https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/Pages/LibraryContentView.aspx
  - https://cbo.gov.om/ar/Pages/QuarterlyBulletins.aspx

يلاحظ من الجدول رقم (3-5) الذي يبين تطور حالة الموازنة العامة في السلطنة من (2009-2019)، ما يلي:

- سجلت سنة **2009** أقل إيراد وإنفاق وعجز وهذا بسبب الركود الذي شهده الاقتصاد العماني عقب الأزمة المالية العالمية لسنة **2008** أو المعروفة بأزمة الرهون العقارية والتي أثرت سلبا على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، وإقتصاد سلطنة عمان بشكل خاص.

- أما سنة **2010** فقد شهدت إرتفاعا طفيفا في اجمالي الإيرادات العامة قدرت نسبته بـ**19,2%** مقارنة بسنة **2009**، وذلك راجع لإرتفاع أسعار النفط حيث وصل سعر النفط في هاته السنة إلى أكثر من **77,38 دولار** وإنتاج يومي من النفط على مستوى السلطنة قدره حوالي **865 ألف برميل**، وفي المقابل عرفت النفقات العامة زيادة هي الأخرى قدرت نسبتها بـ**32,45%** مقارنة بنفقات سنة **2009**، وفيما يخص وضعية الموازنة العامة للدولة في هاته السنة فقد حققت عجزا.
- أما بالنسبة للسنوات من **2011** إلى **2014** نلاحظ زيادة معتبرة في الإيرادات العامة حتى وصلت إلى أقصى قيمة لها في سنة **2013** مقارنة بالسنوات التي قبلها منذ سنة **2009** (بنسبة تغير قدرت بـ**111,71%**) والسنوات التي بعدها حتى سنة **2019**، وذلك راجع أساسا إلى ارتفاع المداخيل النفطية الناتجة عن رفع الإنتاج اليومي للنفط من جهة(أنظر الجدول رقم(1))؛ وارتفاع سعر النفط من جهة أخرى والذي وصل في هاته السنوات إلى أكثر من **100 دولار** للبرميل الواحد، بالإضافة إلى بداية تعافي الاقتصاد من أزمة الرهن العقاري بفضل لجوء الدولة إلى سياسة التوسع في الإنفاق العام بشكل تدريجي منذ سنة **2010** واستمرت في هاته السياسة حتى وصل الإنفاق إلى أقصى قيمة له سنة **2015** مقارنة بالسنوات التي قبلها منذ سنة **2009** (بنسبة تغير قدرت بـ**120,56%**) والسنوات التي بعدها حتى سنة **2019**، أما في ما يخص وضعية الموزانة العامة للدولة فلقد حققت سنوات **2011** و**2012** و**2013** فوائض مالية معتبرة، عكس سنة **2014** التي شهدت عجزا وذلك بسبب تراجع سعر النفط في الأشهر الأخيرة من السنة نفسها.
- أما في ما يخص السنوات ما بين(**2015-2017**) فالبرغم من الإنفاق العام المرتفع إلا أن الإيرادات كانت شحيحة وذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط التي استقرت عند عتبة الـ **50 دولارا**، فحتى بعد لجوء الدولة إلى زيادة الإنتاج اليومي من النفط إلى أكثر من **970 ألف** برميل لتدارك بعض الخسائر إلا أن العجز في الموازنة كان كبيرا.
- أما في سنتي **2018** و**2019** فقد شهدت تحسنا ملحوظا من ناحية الإيرادات بفضل تحسن النفط التي إستقرت عند مستوى الـ**70 دولارا** وثبات الإنتاج اليومي من النفط عند مستويات تفوق الـ**970 ألف** برميل، وفي ما يخص الإنفاق في الفترة نفسها فقد كان مرتفعا بسبب مواصلة الدولة دعمها للقطاعات الغير نفطية بهدف تقليل الإعتمادية المفرطة على قطاع النفط، وبالرغم من تحسن أسعار النفط واستمرارية الإنفاق إلا أن الإيرادات المحققة(**النفطية منها والغير النفطية**) لم تكن في المستوى المرغوب وبالتالي شهدت الموازنات العامة في هاته الفترة عجوزات منخفضة نوعا ما إذا قورنت بتلك المحققة في الفترة ما بين **2015** و**2017**.

ومن ما سبق يمكن القول أن سلطنة عمان بذلت مجهودات كبيرة إنطلاقا من سنة **2011** من خلال اتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام(**السياسة المالية التوسعية**) لدعم القطاعات الغير نفطية ورفع مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة من جهة؛ والتقليل من الإعتمادية المفرطة على مداخيل النفط من جهة أخرى، إلا ان هذه السياسة كان لها أثرا سلبيا واضحا على وضعية الموازنة في عديد السنوات بسبب تأخر الإيراد عن الإنفاق وكذلك التذبذب في أسعار النفط.

يبدو أن سلطنة عمان اعتمدت سياسة التوسع في الإنفاق منذ سنة **2011** سعيا منها إلى تخفيض نسبة الاعتمادية على قطاع النفط في تمويل الاقتصاد، إلا أن هذه الخطوة الشجاعة كانت لها آثار سلبية وأخرى إيجابية نوجزها فيما يلي:

- التوسع في الإنفاق لصالح القطاعات الغير نفطية كان قرارا مدروسا إلا أن التقليل من أثر المداخيل النفطية على الاقتصاد يجب أن يتم بشكل تدريجي وفق مخطط لعدة سنوات وليس بالطريقة.
- يبدو أن قطاع السياحة من أكبر القطاعات التي تم الإنفاق فيها من خلال بناء الفنادق، وإصلاح الموانئ...إلخ، ويبدو كذلك أن سلطنة عمان تعول كثيرا على هذا القطاع كغيرها من دول الخليج، وبما أن السلطنة انفقت أموال طائلة في هذا القطاع فهي تملك نظرة متوسطة وطويلة المدى كون هذا الأخير لا يدر دخلا بين ليلة وضحاها، ومن بين الأحداث التي ستساهم بلا شك في جعل سلطنة عمان وجهة سياحية هو الحدث الرياضي المتمثل في كأس العالم لكرة القدم الذي سيقام في دولة قطر سنة **2022**.
- قطاع السياحة سيساهم بلا شك في خلق مناصب عمل إضافية والتقليل من معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى تحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الإستهلاك الخاص.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي وأدوات السياسة المالية في عمان(2009-2019)

تبنى نماذج السلاسل الزمنية عادة على خصائص أساسية متمثلة في الاستقرارية، والخطية والطبيعية، فالسلاسل الزمنية من أهم أساليب القياس الاقتصادي المستخدمة في التوقع، وتعتمد بالدرجة الأولى على عنصر الزمن كعامل مستقل لتحديد وتفسير الظاهرة المدروسة واستعمال قيم المتغير التابع لفترات سابقة أي دراسة سلوك هذا المتغير في الماضي، وهذا ما سيتم إعتماده في دراستنا باستخدام إختبار الاستقرارية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الحطأ الموجه، لمعرفة طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة المالية والإنفاق الاستهلاكي في سلطنة عمان في الفترة بين **2009** إلى غاية **2019**.

المطلب الأول: مفهوم الإستقرارية

في هذا المطلب سيم التطرق إلى مفهوم كل من اختبار الاستقرارية ونموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

1. تعريف الاستقرارية"Stationary":

السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان المتوسط لـ(X) ثابت عبر الزمن أي أن "**E(X)=U**" والتباين ثابت عبر الزمن"**$VAR(X)=\delta U^2$**"، والتباين المشترك يعتمد على فترات الإبطاء"**COV(Xt, Xt-s)** " ، أي أن القيم"**Xt, Xt-1**" متباطئة تكون بدلالة طول الفترة بينما تكون مستقلة عن الزمن، أي أن الزمن لا يلعب دور في تحديد العلاقة بينهما، ولتوضيح ذلك لابد من معرفة ما يلي:

1.1. اختبارات الاستقرارية: تعد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية الحديثة، ولمعرفة أن السلسة مستقرة هناك العديد من الاختبارات تتمثل فيما يلي:

1.1.1. اختبار دالة الارتباط الذاتي "Autocorrelation function": سميت بهذا الاسم لأنها تعتمد على طول المتباطئات وتكون السلسلة مستقرة إذا تميل إلى الصفر كلما زاد طول المتباطئات، ومعدل الارتباط البسيط بين (**Xt** و**Xt-1**) ويتم توضيحه من خلال العلاقة التالية[1]:

$$ACF = \frac{\sum Xt.Xt-1}{\sum (Xt)^2}$$

[1] – يحيي حمود حسن، حسام الدين زكي، **تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالإعتماد على السلاسل الزمنية**، مجلة الغرى في العلوم الإقتصادية والإدارية، العدد رقم 8، الإصدار رقم رقم 25، جامعة الكوفة، العراق، 2012، ص ص: 9،10.

2.1.1. طريقة الرسم: يمكن اكتشاف استقراريه السلاسل الزمنية من خلال رسم المتغير"**Yt**" على محور العمود ضد الزمن"**t**"، فإذا كانت مشاهدات المتغير تأخذ اتجاه الزيادة أو الانخفاض مع الزمن فهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة، أما إذا كان رسم المشاهدات متغير معين عبر الزمن تتوزع حول متوسطها بحيث يمكن حصرها بين قيمتين حد أعلى وحد أدنى فتكون السلسة مستقرة.[1]

3.1.1.اختبار ديكي فوللر"Dicky-fuller": بالرغم من تعدد اختبارات جذور الوحدة إلا أن أهمها وأكثرها شيوعا في الدراسات الاقتصادية هو اختبار ديكي فوللر، ولإجراء هذا الاختبار يتم عبر الخطوات التالية:[2]

1.3.1.1. خطوات إجراء إختبار "Dicky–Fuller": هناك ثلاث خطوات أساسية وهي:

- **الخطوة الأولى:** يقوم الاختبار على المعادلة التالية:

$$\Delta Yt = b_0 + b_1 T + \delta Y_{t-1} + Ut \ldots\ldots (1)$$

حيث تشير "Δ" إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية"**Yt**" ، "δ" معلمة التغير المتباطئ، وتتضمن هذه المعادلة مقطع صادي"b_0"، والإتجاه الزمني "T" الذي يحسب بالعلاقة التالية:

$$T = t - 1.\frac{1}{2}n$$

حيث: "n" هو حجم العينة المستخدمة.

- **الخطوة الثانية:** لتلافي وجود الارتباط الذاتي في حد الخطأ"**Ut**"، يجب أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطئة لتصبح معادلة جذور الوحدة كما يلي:

$$\Delta Yt = b_0 + b_1 T + \delta Y_{t-1} + \partial i \sum_{}^{m} \Delta Y_{t-1} + \varepsilon t \ldots\ldots (2)$$

ويوصف هذا النموذج باختبار ديكي فوللر الموسع بحيث تصبح "εt" غير مرتبط ذاتيا وفي ظل وجود هذه المتغيرات(الوسط صفر، والتباين ثابت، والمتغيرات العشوائية مستقلة)، يسمى حد الخطأ بالضجيج الأبيض.

- **الخطوة الثالثة:** لاختبار فرض جذر الوحدة "**Unite root**" في سلسلة زمنية ما تبدأ بتحديد عدد فترات الإبطاء $(\Delta Yt\text{-}j)$، ولمعرفة عدد فترات الإبطاء المثلى هناك عدة طرق، منها طريقة "**Schwarz**" وطريقة"**Akaike**" وطريقة "**Amemiya**".
- **الخطوة الرابعة:** المهم في المعادلات السابقة معلمة "δ" المتغير المتباطئ لذا يتم اختبار فرضية العدم بأن: $(H_0 \delta = 0)$ وفي هذه الحالة المتغير غير مستقل، بالمقابل الفرضية البديلة $(H_1 \delta \neq 0)$ فإذا كانت "δ" لا تساوي الصفر نرفض فرضية العدم بعدم إستقرار الدالة ونستنتج عدم وجود جذور الوحدة ومعناه أن المتغير مستقر.

[1]- يحي حمود حسن، حسام الدين زكي، **مرجع سابق**، ص: 10،11.

[2]- **المرجع نفسه**، ص: 11.

2.3.1.1. طرق معرفة عدد فترات الإبطاء: تتمثل هذه الطرق في ما يلي:[1]

- **طريقة أكاييك"Akaike"**: وتحدد أولا أقصى فترة إبطاء من خلال أخذ الصيغة التالية:

$$K_{max} = int.12(\frac{N}{100})^{\frac{1}{Y}}$$

حيث أن: "**int**" يمثل أقرب عدد صحيح للمقدار، و"**N**" يمثل عدد المشاهدات.

- **طريقة آماميا"Amemiya"** : وهي من الطرق السهلة، حيث يتم تقدير المتغير بدلالة المتغير نفسه متابطئ بفترة واحدة بطريقة المربعات الصغرى"**OLS**" ونلاحظ معنوية الإبطاء"β_1".

2. مفهوم التكامل المشترك:

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد كل من **Granger(1983)** و **Engel (1987)**، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية الدمج بين تقنية "**Box Jenkins**" والتقارب الحركي لنماذج تصحيح الخطأ، وترتكز هذه على السلاسل الزمنية الغير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، ووجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية.[2]

1.2. خصائص التكامل المشترك وشروطه: تكون سلسلة زمنية معينة متكاملة من الدرجة "**d**" أي $X_t \rightarrow I(d)$، إذا تم حساب الفروقات "**d**" مرة من أجل جعل السلسلة مستقرة.

لتكن السلسلة زمنية (X_{1t}) مستقرة وسلسلة أخرى (X_{2t}) متكاملة من الدرجة الأولى:

$$X_{1t} \rightarrow I(0)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(1)$$

تعتبر السلسة $(Y_t = X_{1t} + X_{2t})$ غير مستقرة، لأن جمع السلسلتين **(الأولى مستقرة)** والثانية غير مستقرة تحتوي على اتجاه عام.[3] **طرق إيجاد التكامل المشترك:** توجد طريقتين معتمدتين لإيجاد التكامل المشترك أحدهما تقليدية لـ"**Engel & Granger**" والأخرى حديثة لـ"**Johansen**".

1.2.2. طريقة "Engel & Granger": وتتبع الخطوات التالية:[4]

- رسم الشكل البياني للسلاسل الزمنية الأصلية للمتغيرات المجتمعة؛
- تقدير معالم المعادلة بالمربعات الصغرى العادية "**OLS**"؛

---

[1]- يحي حمود حسن، حسام الدين زكي، **مرجع سابق**، ص: 12.

[2] - محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص: 289.

[3] - محمد شيخي، **مرجع سابق**، ص: 289.

[4] - بن قالة إسماعيل، **نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري (للفترة ما بين: 1970- 2009)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص: 211.

- اختيار استقرار البواقي بالجذر الوحدوي.

2.2.2. طريقة جوهانسن"Johansen":[1] وهي الطريقة أكثر حداثة تعتمد على تقدير شعاع الانحدار الذاتي باستخدام المعقولية(الإمكان) العظمى حيث تفترض وجود (P) من المتغيرات الاقتصادية في شعاع واحد للانحدار الذاتي من الدرجة (K) وتنطلق من فرضيتين:

- (H_0): تفترض عدم وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة معين**(5%، 1%)**.
- (H_1): تفترض وجود تكامل مشترك.

[1] – بن قالة إسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 211.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة علاقة أدوات السياسة المالية بالإنفاق الاستهلاكي في سلطنة عمان خلال الفترة ما بين (2009-2019) باستخدام نموذج "ARDL":

لتحديد العلاقة بين أدوات السياسة المالية والإنفاق الاستهلاكي في سلطنة عمان خلال الفترة من 2009 إلى غاية 2019 سيتم إستخدام برنامج الفيوس وبتحديد إختبار الإستقرارية ونموذج **ARDL**.

1. إختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع:

سيتم في ما يلي إختبار إستقرارية كل سلسلة زمنية على حدا بإستخدام إختبار ديكي فولر الموسع"**ADF**".

1.1. إختبار إستقرارية الإنفاق الاستهلاكي: كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(3-6): إختبار جذر الوحدة للإنفاق الإستهلاكي بإستخدام إختبار"ADF"

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.264256	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.480818	
	5% level	-2.883579	
	10% level	-2.578601	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/15/20 Time: 19:44
Sample (adjusted): 2009M02 2019M12
Included observations: 131 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.220180	0.051634	-4.264256	0.0000
C	1.956318	0.457817	4.273147	0.0000

R-squared	0.123545	Mean dependent var	0.004655
Adjusted R-squared	0.116751	S.D. dependent var	0.136469
S.E. of regression	0.128255	Akaike info criterion	-1.254435
Sum squared resid	2.121982	Schwarz criterion	-1.210539
Log likelihood	84.16552	Hannan-Quinn criter.	-1.236598
F-statistic	18.18388	Durbin-Watson stat	1.836952
Prob(F-statistic)	0.000038		

المصدر: مخرجات برنامج **"EViews"**

تم ترميز نصيب الفرد من الدخل بالرمز "**GDP**"وهو يدل على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقد تم إعتباره حصة الفرد التي يقوم بإنفاقها في الاقتصاد، مما يعني أنها يمكن أن تمثل الإنفاق الاستهلاكي في حالة كون الإدخار منعدم، أما عن الإختبار فقد تم في البداية إختبار الإستقرارية عند المستوى وذلك بالتجريب في حالة وجود حد ثابت وإتجاه، لكن الناتج لم يكن ذات معنوية لذلك تم الإختبار مرة أخرى، في حالة وجود إتجاه فهذا يدل على ان هناك معنوية للإختبار وأن السلسلة مستقرة عند المستوى مثل ماهو موضح في الجدول أعلاه ، ولذلك يمكن القول بأن السلسلة مستقرة عند المستوى ولا يوجد بها جذر الوحدة.

2.1. إختبار إستقرارية النفقات العامة "DP": كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(3-7): إختبار جذر الوحدة للنفقات العامة بإستخدام إختبار "ADF"

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.778291	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.029595	
	5% level	-3.444487	
	10% level	-3.147063	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DP)
Method: Least Squares
Date: 06/15/20 Time: 19:51
Sample (adjusted): 2009M02 2019M12
Included observations: 131 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP(-1)	-0.837471	0.085646	-9.778291	0.0000
C	17.02807	1.739937	9.786599	0.0000
@TREND("2009M01")	0.004072	0.000788	5.169224	0.0000

R-squared	0.427701	Mean dependent var	0.012360
Adjusted R-squared	0.418759	S.D. dependent var	0.374507
S.E. of regression	0.285521	Akaike info criterion	0.353634
Sum squared resid	10.43486	Schwarz criterion	0.419478
Log likelihood	-20.16299	Hannan-Quinn criter.	0.380389
F-statistic	47.82968	Durbin-Watson stat	2.031162
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج "**EViews**"

تم الترميز للنفقات العامة بالرمز " **DP**" فهي تدل على النفقات العامة الشهرية في سلطنة عمان خلال الفترة من 2009 إلى 2019 وبعد إجراء الإختبار على وجود جذر الوحدة عند المستوى في حالة وجود الثابت والإتجاه، اتضح أن السلسلة مستقرة عند المستوى أي لا يوجد فيها جذر الوحدة مما يعني أنها مستقرة عند المستوى **I(0)= 0.**

3.1. إختبار إستقرارية الإيرادات العامة "RP": كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(3-8): إختبار جذر الوحدة للإيردات العامة بإستخدام إختبار"ADF"

Null Hypothesis: RP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.328977	0.1645
Test critical values:	1% level	-3.482035	
	5% level	-2.884109	
	10% level	-2.578884	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RP)
Method: Least Squares
Date: 06/15/20 Time: 19:54
Sample (adjusted): 2009M05 2019M12
Included observations: 128 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RP(-1)	-0.190065	0.081609	-2.328977	0.0215
D(RP(-1))	-0.632902	0.101633	-6.227345	0.0000
D(RP(-2))	-0.403982	0.104886	-3.851614	0.0002
D(RP(-3))	-0.251661	0.085579	-2.940674	0.0039
C	3.910572	1.675491	2.333986	0.0212

R-squared	0.427470	Mean dependent var	0.002112
Adjusted R-squared	0.408851	S.D. dependent var	0.337117
S.E. of regression	0.259197	Akaike info criterion	0.175819
Sum squared resid	8.263495	Schwarz criterion	0.287227
Log likelihood	-6.252439	Hannan-Quinn criter.	0.221085
F-statistic	22.95897	Durbin-Watson stat	2.086640
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج "**EViews**"

تم الترميز للإيرادات العامة بالرمز"**RP**" فهي تدل على الإيرادات العامة الشهرية في سلطنة عمان خلال الفترة من 2009 إلى 2019، وبعد إجراء الإختبار بإستخدام ديكي فولر الموسع في حالة وجود الثابت إتضح أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى لذلك تم إجراء الإختبار على الفرق الأول، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(3-9): إختبار جذر الوحدة للإيرادات العامة للفرق الأول بإستخدام إختبار"ADF"

Null Hypothesis: D(RP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-11.61266	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.583153	
	5% level	-1.943344	
	10% level	-1.615062	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/15/20 Time: 19:56
Sample (adjusted): 2009M05 2019M12
Included observations: 128 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RP(-1))	-2.546196	0.219260	-11.61266	0.0000
D(RP(-1),2)	0.779442	0.164165	4.747907	0.0000
D(RP(-2),2)	0.291916	0.084881	3.439114	0.0008

R-squared	0.806081	Mean dependent var	-0.002682
Adjusted R-squared	0.802979	S.D. dependent var	0.592226
S.E. of regression	0.262872	Akaike info criterion	0.188859
Sum squared resid	8.637705	Schwarz criterion	0.255703
Log likelihood	-9.086959	Hannan-Quinn criter.	0.216018
Durbin-Watson stat	2.120299		

المصدر: مخرجات برنامج "**EViews**"

من خلال نتائج إختبار الفرق الأول إتضح أن السلسلة الزمنية للإيرادات العامة مستقرة عند مستوى الفرق الأول أي يعني أنها مستقرة عند المستوى الأول.

2. إختبار التكامل المشترك بإستخدام إختبار الحدود "Bounds Test":

كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(3-10): إختبار التكامل المشترك "Bounds Test "

ARDL Bounds Test
Date: 06/15/20 Time: 22:31
Sample: 2009M05 2019M12
Included observations: 128
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.096472	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

Test Equation:
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/15/20 Time: 22:31
Sample: 2009M05 2019M12
Included observations: 128

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.120030	0.080797	1.485578	0.1400
D(GDP(-2))	0.126997	0.080562	1.576391	0.1176
D(GDP(-3))	0.128079	0.080346	1.594105	0.1135
D(DP)	0.044503	0.033882	1.313485	0.1915
C	2.301975	1.095737	2.100846	0.0377
DP(-1)	-0.010209	0.041661	-0.245050	0.8068
RP(-1)	0.010592	0.033858	0.312842	0.7549
GDP(-1)	-0.260390	0.062706	-4.152571	0.0001

R-squared	0.152247	Mean dependent var	-0.000651
Adjusted R-squared	0.102795	S.D. dependent var	0.123704
S.E. of regression	0.117173	Akaike info criterion	-1.389865
Sum squared resid	1.647547	Schwarz criterion	-1.211614
Log likelihood	96.95139	Hannan-Quinn criter.	-1.317441
F-statistic	3.078670	Durbin-Watson stat	2.024460
Prob(F-statistic)	0.005104		

المصدر: مخرجات برنامج "**EViews**"

تدل نتائج إختبار الحدود على أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات بمعنى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الاستهلاكي والنفقات العامة والإيرادات العامة ومن ثم يمكن تقدير النموذج الذي يحدد العلاقة.

3. علاقة التوازنية طويلة الأجل:

كما هي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(3-11): إختبار العلاقة بين السلاسل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(4, 1, 0)
Date: 06/15/20 Time: 22:32
Sample: 2009M01 2019M12
Included observations: 128

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.125305	0.080835	1.550125	0.1237
D(GDP(-2))	0.132473	0.080553	1.644542	0.1027
D(GDP(-3))	0.137068	0.080987	1.692463	0.0932
D(DP)	0.031601	0.037470	0.843365	0.4007
D(RP)	0.027554	0.034482	0.799080	0.4258
CointEq(-1)	-0.269122	0.063135	-4.262678	0.0000

Cointeq = GDP - (-0.0591*DP + 0.1024*RP + 7.9837)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP	-0.059061	0.148760	-0.397021	0.6921
RP	0.102383	0.124045	0.825371	0.4108
C	7.983673	3.420988	2.333733	0.0213

المصدر: مخرجات برنامج "**EViews**"

بعد إثبات أن السلاسل تختلف عن بعضها البعض من حيث الإستقرارية، أي أن السلسلة الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي مستقرة عند المستوى والسلسلة الخاصة بالنفقات العامة هي أيضا مستقرة عند المستوى، أما السلسلة الخاصة بالإيرادات العامة مستقرة عند الفرق الأول سيتم إنتهاج أسلوب الفجوات الزمنية الموزعة **ARDL** " لتحديد العلاقة القصيرة وطويلة الأجل وبتحديد نموذج العلاقة بإستخدام **ARDL**، لوحظ أن معامل الضبط سالب عند المستوى أي أن هناك تصحيح للعلاقة من الآجال القصيرة إلى الآجال الطويلة بمقدار **0,269122**، أما عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فقد كانت عكسية بالنسبة للنفقات العامة مع الإنفاق الاستهلاكي بمقدار **5,9%**، أما عن الإيرادات العامة فقد كانت لها علاقة طردية مع الإنفاق الاستهلاكي بمقدار **10%.**

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمقومات الاقتصادية لسلطنة عمان من حيث الموقع الاستراتيجي والإستقرار السياسي وكذا التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية والموازنة العامة في سلطنة عمان خلال الفترة من 2009 إلى غاية 2019.

كما تم إستخدام برنامج "**EViews**" لإختبار الإستقرارية لمختلف السلاسل الزمنية محل الدراسة وإختبار "**ARDL**" لمعرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق العام والإيرادات العامة في السلطنة خلال نفس الفترة.

الخاتمة

تلعب السياسة المالية دورا هام في مواكبة مختلف التطورات الاقتصادية، ويظهر ذلك بشكل جلي من خلال استخدام أدواتها المختلفة كالإنفاق العام والايرادات العامة، والتي تسعى في مجملها للوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، مما يجعلها تؤثر وتتأثر بالعديد من المؤشرات، وأهمها الإنفاق الاستهلاكي الذي يعكس بوضوح رغبة الأفراد في تلبية مختلف احتياجاتهم في حدود الإمكانيات المتاحة.

وسلطنة عمان كغيرها من الدول سعت من خلال سياسة الإنفاق العام في الفترة ما بين (2009-2019) إلى تحقيق جملة من الأهداف اهمها تقليل أثر قطاع النفط على الإقتصاد وتنويع مصادر الدخل القومي، ولقد تم أجراء دراسة قياسية لمعرفة أثر وطبيعة العلاقة بين أدوات السياسة المالية المتمثلة في كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة على الإنفاق الإستهلاكي في نفس الفترة، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الفرضيات التي اقترحت لهذه الدراسة، توصلنا إلى ما يلي:

- **الفرضية الأولى صحيحة،** تساهم سياسة الإنفاق العام في التشجيع على الإنفاق الاستهلاكي من خلال قيام الدولة بتخصيص جزء من النفقات العامة لدفع مرتبات وأجور ومعاشات العمال والموظفين لقاء ما يؤدونه من عمل ومهام وبالتالي سيتجه الجزء الأكبر من دخول الأفراد الموزعة لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات؛
- **الفرضية الثانية صحيحة،** يعتبر الدخل المحدد الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي ولكنه ليس الوحيد، لأن هناك متغيرات أخرى لها تأثير بالغ الأهمية على الإنفاق الاستهلاكي مثل مستوى العام للأسعار والمحاكات...إلخ؛
- **الفرضية الثالثة غير صحيحة،** بعد إجراء الدراسة القياسية لأثر أدوات السياسة المالية على الإنفاق الاستهلاكي في سلطنة عمان في الفترة ما بين(2009-2019) تبين أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والإنفاق الاستهلاكي، أما في ما يخص العلاقة بين الإيرادات العامة والإنفاق الاستهلاكي فقد كانت طردية.

2. نتائج الدراسة:

انطلاقا من الفرضيات التي قامت عليها الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- للسياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت أداة للدولة في التوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به في الحين والآخر.
- عند دراسة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.

- لا يمكن اعتبار الدخل والثروة المحددان الوحيدان للإنفاق الاستهلاكي العائلي فهناك عوامل أخرى لا يمكن تجاهلها نظرا لما لها من تأثير مهم على الإنفاق الاستهلاكي العائلي.
- إن سلطنة عمان تمتلك اقتصادا متنوعا بالرغم من أنها دولة منتجة ومصدرة للنفط، إلا أن تأثير النفط على الاقتصاد العماني لم يمنعها من بذل مجهودات كبيرة للتقليل من الاعتمادية عليه وتطوير القطاعات الأخرى خاصة القطاع السياحي.
- المحاولات التي تقوم بها السلطنة وبالأخص اتباع سياسة الإنفاق العام(سياسة مالية توسعية) كان من ورائها تحقيق جملة من الأهداف ومن بينها تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحفيز الطلب الاستهلاكي.
- في الفترة ما بين 2009–2019 لوحظ ان هناك توسعا كبيرا في الانفاق العام حتى في ظل تراجع أسعار النفط، وهذا يدل على رغبة السلطنة في تقليل أثر الاعتمادية على النفط.
- تبين من خلال الدراسة القياسية لأثر أدوات السياسة المالية على الإنفاق الاستهلاكي في سلطنة عمان في الفترة ما بين(2009-2019) أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والإنفاق الاستهلاكي وهذا معناه أن أوجه الإنفاق العام كانت مخصصة للتجهيز والتشييد خاصة في ما يخص قطاع السياحة والذي لا يزال غير مدر للدخل المرغوب فيه، وهذا ما يعرف تأخر الإيراد عن الإنفاق.
- من خلال الدراسة القياسية تبين ان هناك علاقة طردية بين كل من الإيرادات العامة والإنفاق الإستهلاكي وهذا معناه ان السلطنة قامت بإنفاق جزء من الإيرادات النفطية لاستيراد السلع والخدمات من الخارج، وبالتالي ادى ذلك إلى التوسع أو الزيادة في حجم الإنفاق الاستهلاكي.

3. توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات، يمكن إيجازها في ما يلي:

- تشجيع الصادرات خارج المحروقات في السلطنة، عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج، وبتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية؛
- التقليل من الإعتمادية على قطاع النفط معضلة تعاني منها أغلب الدول النفطية خاصة النامية منها وللنجاح في ذلك لابد من اتباع خطة تمتد لسنوات(التقليل يكون بشكل تدريجي) حتى لا يكون هناك خلل في الموازنة العامة؛
- على الحكومة في سلطنة عمان أن تبذل مجهودات أكبر في ما يخص قطاع السياحة الذي يعول عليه كثيرا في المستقبل كبديل لقطاع النفط، وذلك من خلال الإشهار وجذب السياح والمستثمرين الأجانب، وكذلك الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال؛
- من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لابد من اخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية؛

- لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، والحد من الإنفاق العام الترفي والغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات عن نمو الإيرادات في الحالات الحتمية؛
- التوعية بترشيد الاستهلاك لترك فائض من الدخل المتاح وزيادة المدخرات؛
- العمل على تخفيض أسعار السلع والخدمات الأساسية حتى يتمكن الفرد من ادخار جزء من دخله، فهو يعتمد بصورة كبيرة في استهلاكه على دخله المتاح.

4. أفاق الدراسة:

في ما يلي يمكن إقتراح بعض العناوين المستقبلية في ما يخص موضوع ادوات السياسة والانفاق الاستهلاكي:

- أثر أدوات السياسة المالية على الدخل القومي؛
- أثر أدوات السياسة المالية على الإنفاق الاستهلاكي – دراسة حالة دولة غير نفطية –؛
- أثر أدوات السياسة المالية على الادخار؛
- أثر أدوات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي.

قائمة المراجع

❖ الكتب:

1. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2001.
2. أحمد رمضان نعمة الله، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2004.
3. أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)**، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية- مصر، 2012.
4. أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الجزئي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، 2009.
5. إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، **النظرية الاقتصادية الجزئية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،2001.
6. إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتى، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر،2008.
7. أعاد حمود القشي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، ط4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
8. إياد عبد الفتاح النسور، **تحليل الاقتصاد الجزئي "مفاهيم ونظريات وتطبيقات"**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2009.
9. إيمان محمد محب زكي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية- مصر، 1997.
10. ترجمة وردية واشد، **مدخل الى الاقتصاد الجزئي**، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2008.
11. جمال لعمارة، **تمويل عجز الموازنة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
12. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، 2006.
13. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي التحليل الكلي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2006.
14. حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.
15. حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
16. حياة بن اسماعيل، **تطوير ايرادات الموازنة العامة**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2009.
17. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.
18. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط محكمة، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2005.
19. رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
20. سوزي عبدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2009.
21. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

22. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
23. طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.
24. عادل أحمد حسين، مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد العام المالية العامة**، ط1، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر،1990.
25. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر.
26. عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر.
27. عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد المالي العام**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية- مصر،2010.
28. عاطف وليم أندرواس، **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2009.
29. عبد الحليم كراجة وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2001.
30. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2003.
31. عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، 1987.
32. عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، دار مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2009.
33. عبد الله خبابة، **الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية- مصر، 2016.
34. عبد الله رزق، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت- لبنان، 2010.
35. علا ش محمد، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
36. عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
37. عيسى خليفي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
38. فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
39. فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، درا رضوان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
40. فليح حسن خلف، **المالية العامة**، ط1، جدار للكتاب العالمي، عمان- الأردن، 2008.
41. كامل بكري، إيمان محب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 1995.
42. مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية- مصر، 2004.
43. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
44. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
45. محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
46. محمد عبد المنعم عمر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية،- مصر.
47. محمد عبد المنعم عمر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية،- مصر، 1999.

48. محمد محمود النصر، عبد الله محمد شامية، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2005.
49. محمد مروان السمان وآخرون، **التحليل الاقتصاد الكلي والجزئي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008.
50. محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2004.
51. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد العزام، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.
52. المرسى السيد الحجازي، **مبادئ الاقتصاد العام الضرائب والموازنة العامة**، (الكتاب الثاني)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2000.
53. مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
54. نوزاد عبدالرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشائي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006.
55. هيثم الزغبي وآخرون، **أسس ومبادئ الاقتصاد الجزئي بين النظرية والتطبيق**، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
56. هيفاء غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

❖ المذكرات والرسائل:

1. أريا الله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار: حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.
2. أسماء عدة، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2016.
3. بسام محمود عبد المجيد صالح، **تقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ما بين(1994-2016)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، 2016.
4. بن قالة إسماعيل، **نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري (للفترة ما بين: 1970- 2009)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.
5. سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة بعض دول المغرب العربي**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان- الجزائر.

6. علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، **التنمية السياسية ودورها في الإستقرار السياسي في سلطنة عمان(1981-2012)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص: العلوم السياسية، غير منشورة، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
7. هبة إسحاق علي، **محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السودان في الفترة (1972-2011)**، بحث تكميلي مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد القياسي، تخصص: علوم اقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم والتكنلوجيا، جامعة السودان، 2014.

❖ **التقارير:**

1. **التقرير الصناعي السنوي**، وزارة التجارة والصناعة، 2014.
2. **التقرير الصناعي السنوي**، وزارة التجارة والصناعة، 2018.
3. **ملامح الأداء الإقتصادي لدول مجلس التعاون(2013)**، المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، العدد الأول، ماي 2015.
4. **النشرات الاحصائية الشهرية**، وزارة المالية والبنك المركزي لسلطنة عمان، من 2009 إلى 2019.
5. **نشرة إحصاءات السياحة(2018)**، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نوفمبر 2019.

❖ **المجلات:**

1. حامد معلي آدم حامد، **محددات الاستهلاك الخاص في السودان دراسة قياسية خلال الفترة من (1980-2016م)**، مجلة العلوم الإدارية الاقتصادية، المجلد1، العدد الأول(121-150)، 2019.
2. علي مكيد، عماد معوشي، **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد المجتمع، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، الإصدار الثامن، العدد الثامن.
3. يحيي حمود حسن، حسام الدين زكي، **تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالإعتماد على السلاسل الزمنية**، مجلة الغرى في العلوم الإقتصادية والإدارية، العدد رقم 8، الإصدار رقم رقم 25، جامعة الكوفة، العراق، 2012.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

1. https://www.mofa.gov.om (وزارة الخارجية لسلطنة عمان)
2. https://fred.stlouisfed.org (الإحتياط الفدرالي للبيانات الإقتصادية)
3. https://www.ncsi.gov.om (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات)
4. https://www.statista.com (الموقع الإحصائي statista)
5. https://www.dfat.gov.au (وزارة الخارجية الأسترالية)
6. https://cbo.gov.om (البنك المركزي لسلطنة عمان)

❖ **المراجع الأجنبية:**

1. A. Bayar, K. Mc Morrow, **Determinants of private consumption**, econpapers, available on the link: https://ec.europa.eu/economy_finance/publications/pages/publication11175_en.pdf.
2. David Bego et Autres, **Micro Economie**, 2 Deuxième Edition, CAMPUS DUNOD, paris , 2002.